8 صفحات

قد لا نكون كل شيء لكنها الصدى الإعلامي الصادق لكل شيء

الثمن: 20 أوقية

أسبوعية ـ سياسية ـ مستقلة ـ جامعة ـ تصدر في موريتانيا

Es-sada

الصدى

المدير الناشر رئيس التحرير: محمد عبد الرحمن محمد فال المجتبى

العدد: 420 الإثنين 24 ذي القعدة 1447هـ الموافق: 11/05/2026

مجموعة "الصدى للاعلام":

مؤسسة موريتانية مستقلة تصدر عنها الوسائط الإعلامية التالية:

1. صحيفة الصدى الورقية الاسبوعية الناطقة باللغة العربية
2. موقع www.essada.info الاخباري الناطق باللغة العربية
3. صحيفة : ES-sada-Echos الورقية الاسبوعية الناطقة بالفرنسية
4. https://essadafr.info الاخباري الناطق باللغة الفرنسية يضم نافذة أنجليزية
5. مجلة الصدى الشهرية الملونة
6. منصة إعلامية رقمية تبث بالصوت والصورة عبر مختلف وسائط وشبكات التواصل الاجتماعي
7. البث عبر قناة شنقيط الفضائية : تبث الصدى محتواها الإعلامي المصور عبر قناة شنقيط الفضائية في إطار شراكة عمل موقعة بين الطرفين

الرئيس غزواني يترأس اجتماع اللجنة الوزارية لإعداد المرحلة الثانية من برنامج تنمية نواكشوط "صور"

حكم ابتدائي بالسجن أربع سنوات نافذة على "برلمانيتين" بتهمة التحريض و نشر خطاب عنصري

الخبير الدستوري محمد إدريس ولد حرمة يكتب: هل تملك الأغلبية حق إطالة السلطة؟

السعودية: نرفض إغلاق هرمز.. ونواصل دعم استقرار الأسواق

طالبه بالانصاف واستعادة الحقوق وتوقيف الاستهداف

"الصدى" تنشر النص الكامل للرسالة المفتوحة التي وجهها الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز لرئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني

ملاحظات حول الرسالة المفتوحة للرئيس محمد ولد عبد العزيز بقلم الأستاذ غورمو عبدول لو

تخليد اليوم العالمي لحرية الصحافة تحت شعار: "إعلام مهني قريب من المواطن في خدمة المواطنة وثقافة السلم"

وزير الطاقة: موريتانيا تؤمن احتياجاتها النفطية رغم اضطرابات الأسواق العالمية

أكد وزير الطاقة والنفط، محمد ولد خالد، أن موريتانيا تستورد سنوياً ما بين 1.2 و1.3 مليون طن متري من المنتجات البترولية السائلة، لتغطية الطلب المحلي المتزايد على الطاقة.

وأوضح الوزير، خلال جلسة برلمانية مساء الخميس، أن واردات البلاد تشمل نحو 800 ألف طن من الكازوال، و350 ألف طن من الفيول، و125 ألف طن من البنزين، إضافة إلى 25 ألف طن من الكيروسين.

وأشار ولد خالد إلى أن أسواق الطاقة العالمية تشهد منذ فبراير 2026 اضطرابات حادة بسبب الحرب الدائرة في الشرق الأوسط، ما تسبب في تراجع العرض العالمي بنسبة تراوحت بين 20 و25 بالمائة، فضلاً عن تضرر عدد من منشآت تكرير النفط وتسييل الغاز.

ورغم هذه التطورات، شدد الوزير على أن موريتانيا لم تشهد أي انقطاع في الإمدادات النفطية، مؤكداً أن الحكومة اعتمدت خطة استباقية لضمان التموين وتعزيز المخزون الاستراتيجي من المحروقات.

وأضاف أن المخزون الوطني الحالي يضمن استقلالية تصل إلى 52 يوماً بالنسبة للكازوال، و41 يوماً للبنزين، و65 يوماً للفيول، مشيراً إلى وجود بواخر إضافية تنتظر التفريغ في مينائي نواكشوط ونواذيبو.

ستفيدوا منها، مع تخصيص منحة بحث سنوية لا تقل عن راتبين لكل أستاذ منتج علميا.

نقيب المحامين: لا مصلحة في تحويل قضية عبد الرحمن ولد زروق إلى مادة إعلامية أو بطولات

أكد نقيب الهيئة الوطنية للمحامين، الأستاذ بونا الحسن، أن مصلحة المحامين تكمن في معالجة قضية زميلهم عبد الرحمن ولد زروق بهدوء وحكمة، بعيدًا عن التصعيد الإعلامي أو الخطابات التي قد تعقّد مسار القضية.

وقال النقيب، في تسجيل صوتي وجّهه إلى المحامين بشأن التطورات المتعلقة بالملف، إنه "لا مصلحة للمحامين في خلق مشكلة لعبد الرحمن ولد زروق، ولا في أن يتحول إلى مادة إعلامية أو عنوان للبطولات".

وأضاف أن هناك نقاطًا وصفها بـ"الحساسة" قد يؤدي إثارتها إلى الإضرار بزميلهم، موضحًا أن حديثه لا يتعلق بالتهم الموجهة إلى ولد زروق، وإنما بمواضيع أخرى لم يكشف عن طبيعتها.

ودعا بونا الحسن إلى ترك الملف بيد النقابة لمعالجته "بالحكمة والعقل"، مشددًا على أن الهدف هو العمل على إطلاق سراح ولد زروق وعودته إلى أسرته في أقرب وقت ممكن.

وقال النقيب: "إذا أردنا أن نظهر بمظهر الثوار والمستعدين لحمايته، فإن ذلك النهج لا يخدم زميلنا".

وكان فريق الدفاع عن المحامي عبد الرحمن ولد زروق، الذي يضم حتى الآن نحو مائة محام، قد اعتبر أن الإجراءات المتخذة بحقه "باطلة بطلانًا مطلقًا".

وكانت النيابة العامة قد وجهت إلى ولد زروق تهمًا تتعلق بـ"المساس المتعمد بالوحدة الوطنية واللحمة الاجتماعية"، و"نشر معلومات مضللة عبر وسائل التواصل الاجتماعي بهدف التأثير على الرأي العام".

وأحال وكيل الجمهورية الملف إلى قاضي التحقيق مع طلب إيداعه السجن، وهو الطلب الذي استجاب له قاضي التحقيق، ليقرر إيداع المحامي عبد الرحمن ولد زروق السجن على ذمة التحقيق.

إيداع المحامي عبد الرحمن ولد زروق السجن على خلفية منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي

أمر قاضي التحقيق بالديوان الخامس في

ولاية نواكشوط الغربية، بإيداع المحامي عبد الرحمن ولد زروق السجن المدني، وذلك بعد استجوابه في إطار ملف مرتبط بمحتويات نشرها على وسائل التواصل الاجتماعي.

ووجّهت النيابة العامة إلى ولد زروق تهماً تشمل "المساس المتعمد بالوحدة الوطنية واللحمة الاجتماعية"، و"نشر معلومات مضللة بهدف التأثير على الرأي العام".

وكانت إدارة مكافحة الجريمة السيبرانية التابعة للإدارة العامة للأمن الوطني قد أوقفت المحامي عبد الرحمن ولد زروق خلال الأيام الماضية، قبل إحالته إلى النيابة العامة، التي قررت بدورها إحالته إلى قاضي التحقيق مع طلب إيداعه السجن.

ويأتي هذا التطور في سياق متابعة قضائية أثارت اهتماماً واسعاً في الأوساط الحقوقية والسياسية، في انتظار ما ستسفر عنه مراحل التحقيق المقبلة.

استفادة أكثر من 1000 مواطن من خدمات التأمين الصحي في إطار شراكة بين "كناس" وبلدية تفرغ زينة

وقعت المديرة العامة للصندوق الوطني للتضامن الصحي، آمال الشيخ عبد الله، وعمدة بلدية تفرغ زينه، الطالب ولد المحجوب، صباح الأربعاء في نواكشوط، اتفاقية شراكة تهدف إلى تعزيز ولوج المواطنين إلى خدمات التأمين الصحي.

ووفقًا لبنود الاتفاقية، التي تمتد لثلاث سنوات، سيتمكن أكثر من 1000 من سكان البلدية من الانتساب إلى نظام التأمين الصحي،

في خطوة من شأنها دعم الحماية الاجتماعية وتقريب الخدمات الصحية من المواطنين.

وتأتي هذه الشراكة في إطار جهود الصندوق الرامية إلى توسيع التغطية الصحية، من خلال تعزيز التعاون مع الشركاء المحليين، وتطوير شبكة المؤسسات الصحية المتعاقدة، بما يضمن تقديم خدمات ذات جودة عالية، ويخفف من أعباء التنقل على المستفيدين.

وأكد الطرفان، خلال حفل التوقيع، أهمية توطيد التعاون بين الهيئات المحلية والمؤسسات الصحية الوطنية، بما يسهم في تحسين النفاذ إلى الرعاية الصحية، وترسيخ مبادئ التضامن والإنصاف في القطاع الصحي.

حزب "حشد" يدين ارتفاع أسعار المحروقات ويحذر من تفاقم معاناة المواطنين في موريتانيا

بيان:

يتابع حزب الحركة الشعبية التقدمية "حشد" بكل أسف وحسرة، ما يتعرض له المواطن الموريتاني منذ أسابيع من صعوبة بالغة في ظروف معيشته وتنقلاته بسبب الإجراءات الخطيرة التي فرضها النظام من خلال زيادة أسعار المحروقات، بما في ذلك غاز الطهي المنزلي الذي تعتمد عليه كل الأسر الفقيرة والمفقرة والمطحونة أصلا في ظروف عيشها المنهكة.

واليوم نتفاجأ مرة أخرى، بعد شهر من المأساة بزيادة أخرى، وكأن قدر المواطن الضعيف في وطننا أن يكون هو من يتحمل كلفة كل الأزمات الطارئة، فيما تنحصر مهمة الحكومة في استنزاف ما بقي من كرامة هذا الشعب المسكين، وتتنازل يوما بعد يوم عن دورها الذي يفترض أن تقوم به خصوصا في الأوقات الصعبة كالتي نمر بها الان تاركة الحبل على

حزب حشد
Parti HASHD
الحركة الشعبية التقدمية
MOUVEMENT POPULAIRE
Progressiste

الغارب لمصاصي دماء الشعب من رجال أعمال وتجار إلى جانب الجبايات الضريبية التي طالت كل شيء

إننا في حزب الحركة الشعبية التقدمية "حشد" إذ نشجب ما يتعرض له المواطن من مظاهر الليبرالية المتوحشة، ونندد به، فإننا ندعو لما يلي:

- نطالب الحكومة بمراجعة قراراتها الجائرة حول الأسعار والارتفاع الجنوني الذي أصبح يشكل أزمة خطيرة تنذر بكارثة محققة إذا لم تتم مراجعتها بشكل سريع
- ندعو لتفعيل صندوق الأزمات ليتكفل بفارق الأسعار المجحف والذي لا يمكن للمواطن تحمله مهما كان مستوى دخله.
- ندعو إلى إيجاد بدائل سريعة وآمنة كمصادر لتأمين الوقود والمحروقات
- نعلن وقوفنا القوي إلى جانب المواطنين واستعدادنا الكامل للجوء إلى كل الضغوط والإجراءات المدنية السلمية من أجل تخفيف معاناة مواطنينا
- نحذر السلطة والنظام القائم من مغبة التمادي في التضييق على المواطنين خصوصا إذا تعلق الأمر بلقمة عيشهم وتقييد حرياتهم
- ندعو كل القوى الحية في المجتمع، وبالأخص قوى المعارضة الديمقراطية، إلى تحمل مسؤوليتها في هذه الظروف الصعبة وتجاوز كل الخلافات ورص الصفوف من أجل تغيير الواقع المأساوي للبلاد، والذي أصبح حقيقة لا يمكن السكوت عنها.

نواكشوط 4 مايو 2026
عن المكتب السياسي لحزب الحركة الشعبية التقدمية "حشد".

الاتحاد المهني للصحف المستقلة يطالب بإصلاحات جذرية:وإنهاء الوصاية وتعزيز استقلالية الإعلام

خلّدت الصحافة الوطنية في موريتانيا، اليوم العالمي لحرية الصحافة، في ظرف وصفه الاتحاد المهني للصحف المستقلة بأنه "بالغ الحساسية"، في ظل ما اعتبره تراجعا في المكتسبات التي تحققت على مدى أكثر من ثلاثة عقود، مقابل تصاعد ممارسات قائمة على الزبونية والمحسوبية في تصنيف الفاعلين في الحقل الاعلامي.

وقال الاتحاد، في بيان صادر عنه الأحد، إن بعض الفاعلين الجدد أسهموا في تكريس "إعلام مأجور" يُقدَّم على أنه إعلام مهني، في حين يتم تهميش الصحافة المستقلة التي تلتزم بمعايير المهنية والاستقلالية وتسعى لكشف الفساد ومكامن الخلل في مختلف القطاعات.

وأشاد البيان بما ورد في تهنئة رئيس الجمهورية للصحفيين، معتبرا أنها تعكس تطلعات نحو إصلاح الحقل الإعلامي، لكنه شدد في المقابل على أن تحقيق المهنية يظل رهينا بوجود مناخ خالٍ من التدخلات التنفيذية في تصنيف الصحفيين، داعيا إلى ضمان تكافؤ الفرص وتعزيز التعددية الإعلامية.

وأكد الاتحاد تمسكه بمواصلة المطالبة بالإصلاح، رافضا ما وصفه بدور "الكومبارس" في مشهد إعلامي فقد جزءا من استقلاليته، ومشددا على أن حرية الصحافة لا يمكن أن تتحقق دون استقلال فعلي عن السلطة التنفيذية والنفوذ الاقتصادي.

وفي هذا السياق، جدّد الاتحاد جملة من المطالب، من أبرزها إلغاء الوصاية على الصحافة عبر إلغاء وزارة الاتصال، وإنشاء مجلس أعلى للإعلام يتمتع بالاستقلالية والصلاحيات الواسعة، إلى جانب إعادة تشكيل لجنة البطاقة الصحفية وفق معايير مهنية، وفتح مصادر الأخبار أمام الصحفيين، وتمكينهم من تغطية أنشطة السلطات دون قيود.

كما دعا إلى إعادة هيكلة صندوق الدعم العمومي للصحافة الخاصة، بما يعزز استقلالية المؤسسات الإعلامية ويضمن توزيع الدعم وفق معايير شفافة ونزيهة.

وختم الاتحاد بيانه بتهنئة الصحفيين بالمناسبة، داعيا إلى توحيد الجهود من أجل فرض إصلاحات حقيقية تعيد للصحافة دورها كسلطة رقابية في نظام ديمقراطي تعددي.

الاتحاد الدولي للصحفيين يشيد بتسوية أوضاع المتعاونين في الإعلام العمومي الموريتاني

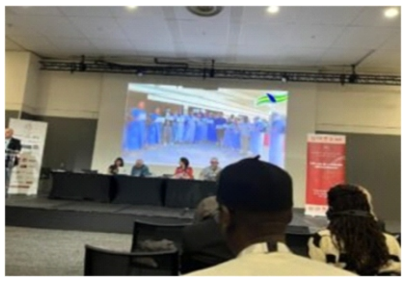

أشاد الاتحاد الدولي للصحفيين بتجربة رابطة الصحفيين الموريتانيين في الدفاع عن حقوق العاملين في القطاع الإعلامي، خاصة فيما يتعلق بملف تسوية أوضاع المتعاونين.

جاء ذلك خلال افتتاح مؤتمر مئوية الاتحاد المنعقد في العاصمة الفرنسية باريس، حيث أعرب الأمين العام للاتحاد أنطوني بلاجيه عن تقديره للجهود التي بذلتها موريتانيا في المجال، بتسوية عقود عمل 1860 صحفيا وصحفية في القطاع العمومي.

وتضمنت الجلسة الافتتاحية عرضا مرئيا يوثق مسار حراك المتعاونين منذ بدايته، مرورا بمراحل المطالبة بالترسيم، وصولا إلى توقيع عقود العمل بشكل رسمي.

نقابة الصحفيين الموريتانيين تدعو لتعزيز حماية الصحفيين وتحسين أوضاعهم

دعت نقابة الصحفيين الموريتانيين إلى تعزيز حماية الصحفيين أثناء تأدية مهامهم المهنية، وضمان عدم تعرضهم لأي تضييق أو مضايقات قد تعيق عملهم، إلى جانب تحسين أوضاعهم المادية والمهنية.

وأكدت النقابة، في بيان صادر بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، أن هذه الدعوة تأتي في إطار الحرص على ترسيخ بيئة مهنية آمنة تمكّن الصحفيين من أداء رسالتهم في ظروف ملائمة، وبما يضمن استقلالية العمل الصحفي.

وأوضحت أن تخليد هذه المناسبة يمثل فرصة للتأكيد على أهمية حرية الصحافة، باعتبارها ركيزة أساسية للديمقراطية ووسيلة لخدمة المجتمع والرأي العام، مشددة على ضرورة توفير الشروط القانونية والمهنية التي تكفل للصحفيين أداء مهامهم دون ضغوط.

كما دعت النقابة إلى تحسين الأوضاع المادية للصحفيين، من خلال الرفع من مستويات الرواتب، وتوفير بيئة عمل لائقة وآمنة، إضافة إلى الإسراع في معالجة المطالب المهنية العالقة.

وجددت النقابة تأكيدها على مواصلة جهودها للدفاع عن حقوق الصحفيين، والعمل على تطوير المهنة وترسيخ أخلاقياتها، بما يعزز من حرية الصحافة في البلاد.

الصدى
قد لا أكون كل شيء لكنها الصدى الإعلامي الصادق لكل شيء
أسبوعية ـ سياسية ـ مستقلة ـ جامعة ـ تصدر في موريتانيا
تصدر عن مؤسسة الصدى للإعلام
الترخيص رقم: 2012/0106

هيئة التحرير
المدير الناشر - رئيس التحرير:
محمد عبد الرحمن محمد
فال المجتبى
مدير التحرير:
أحمد عبد الرحيم الدوه
رئيس تحرير القسم الفرنسي:
بكاري غي
رئيس تحرير القسم الإنجليزي:
السيد ولد السيد
مدير الإنتاج:
سيد الطيب
المحرر الرياضي:
المختار اسباعي
المحرر الثقافي:
السيد محمد حماه الله
مسؤولة التسويق:
سهام عبد الله
المدير المالي:
محمد الأمين محمد
المحررون:
محمد عبد الرحمن بكاري غي
أحمد الدوه
سهام عبد الله
المختار اسباعي
صلاح دداه
لبابه آب
فاطمة الزهراء محمد

القسم الفني:
المونتاج والإخراج:
صدام أحمدو
ماكيت:
المدني محمد
تصوير:
- المختار الديين
- محمد كعباش
- الداه زيد
التوزيع:
محمد اللا
إنتاج:
مجموعة الصدى للاعلام
سحب:
المطبعة الوطنية

الإدارة:
0022246412902
0022236151516
0022249149091

مجموعة "الصدى للاعلام":
مؤسسة موريتانية مستقلة تصدر عنها الوسائط الإعلامية التالية:
1. صحيفة الصدى الورقية الاسبوعية الناطقة باللغة العربية
2. موقع www.essada.info الاخباري الناطق باللغة العربية
3. صحيفة ES-sada-Echos : الورقية الاسبوعية الناطقة بالفرنسية
4. الموقع الاخباري الناطق باللغة الفرنسية https://essadafr.info يضم نافذة أنجليزية
5. مجلة الصدى الشهرية الملونة
6. منصة إعلامية رقمية تبث بالصوت والصورة عبر مختلف وسائط وشبكات التواصل الاجتماعي
7. البث عبر قناة شنقيط الفضائية: تبث الصدى محتواها الإعلامي المصور عبر قناة شنقيط الفضائية في إطار شراكة عمل موقعة بين الطرفين

الصدى الإلكتروني:
essada.info
البريد الإلكتروني
essada12@gmail.com
نواكشوط ـ موريتانيا

الرئيس غزواني يترأس اجتماع اللجنة الوزارية لإعداد المرحلة الثانية من برنامج تنمية نواكشوط "صور"

ترأس رئيس الجمهورية، محمد ولد الشيخ الغزواني، الخميس الماضي، اجتماعًا للجنة الوزارية المكلفة بإعداد النسخة الثانية من برنامج تنمية مدينة نواكشوط، وذلك لمتابعة حصيلة المرحلة الأولى ومناقشة ملامح المرحلة الثانية من البرنامج التنموي الهيكلي.

واستعرض الاجتماع مستوى التقدم

في التحضيرات الخاصة بالمرحلة الثانية، التي تتضمن مشاريع واسعة في مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية والخدمات الأساسية والتنمية الحضرية.

وفي قطاع التعليم، يشمل البرنامج بناء 510 حجرات دراسية جديدة، وإنشاء وتجهيز داخليتين مدرسيتين بطاقة استيعابية تبلغ 250 تلميذًا

لكل منهما، إضافة إلى بناء 6 رياض أطفال، وترميم 4 مراكز مخصصة للأطفال ذوي الحاجات الخاصة.

أما في المجال الصحي، فيتضمن البرنامج بناء وتجهيز وحدات للحالات المستعجلة في أربعة مراكز استشفائية، وإنشاء مركز كبير للأمومة والطفولة، وثلاثة مراكز جديدة لتصفية الكلى بسعة إجمالية تصل إلى 100 سرير، إلى جانب بناء مركز استشفائي للحروق، ومركز للصحة العقلية وعلاج الإدمان، وتعزيز مصالح الإنعاش.

وفي إطار تحسين خدمات المياه والصرف الصحي، يشمل التصور إنشاء وتوسعة شبكات المياه وربطها بالأحياء، ومنح اشتراكات اجتماعية للمياه، وإصلاح التسربات، وإعادة تأهيل أعمدة الضخ، وإنشاء شبكة

لصرف مياه الأمطار، وتنظيف وردم البرك والمناطق المنخفضة، إضافة

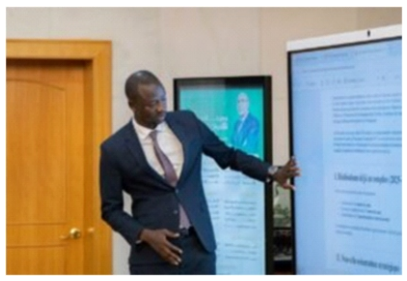

إلى إنشاء محطات ضخ وصيانة القنوات والمنشآت المسدودة.

كما يتضمن البرنامج إنشاء 45 محولًا كهربائيًا جديدًا، وإعادة تأهيل بعض محطات التحويل، وإنشاء خطوط للإنارة العمومية بطول 330 كيلومترًا.

وفي قطاع الطرق والبنية الحضرية، تشمل الخطة بناء 70 كيلومترًا من الطرق الحضرية الجديدة، وربط الطريق الدائري بمحورين جديدين بطول 15 كيلومترًا، إضافة إلى تشييد خمسة جسور عند ملتقيات الطرق الأكثر ازدحامًا.

ويتضمن البرنامج أيضًا إعداد دراسات لإعادة تأهيل مركز المدينة واستصلاح المنطقتين الزراعيتين في السبخة ودار النعيم، وتأهيل عدد من الساحات والمحاور الطرقية، وبناء أربع فضاءات للذبح وعيادة بيطرية.

وفي الجانب الاجتماعي والثقافي،

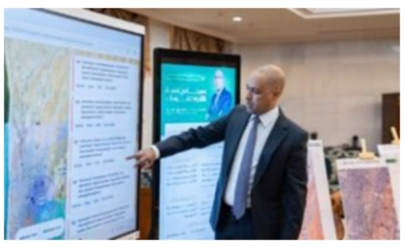

يشمل المشروع بناء وإعادة تأهيل دور الشباب في عرفات ودار النعيم وتيارت، إلى جانب إنشاء 24 ساحة عمومية جديدة.

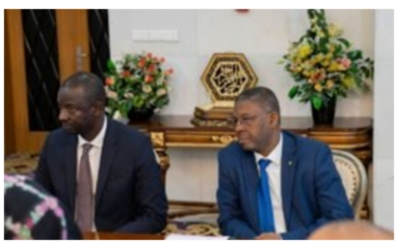

حكم ابتدائي بالسجن أربع سنوات نافذة على "برلمانيتين" بتهمة التحريض و نشر خطاب عنصري

قضت المحكمة الابتدائية في ولاية نواكشوط الغربية، مساء الاثنين، بسجن البرلمانيتين قامو عاشور ومريم الشيخ جينك أربع سنوات نافذة، مع مصادرة ما وصفتها المحكمة بـ"أدوات الجريمة".

وجاء الحكم بعد جلسة استمعت خلالها المحكمة إلى مرافعات النيابة العامة وهيئة الدفاع، قبل أن تعلن قرارها في ختام المداولات.

وكانت هيئة الدفاع عن المتهمتين قد انسحبت من الجلسة، احتجاجا على رفض المحكمة دفوعها الشكلية، في حين كانت النيابة العامة قد طالبت بإنزال عقوبة خمس سنوات سجنا نافذا، مع إسقاط الحصانة البرلمانية عنهما.

وتوبعت البرلمانيتان وفق مسطرة التلبس، حيث وجهت لهما النيابة العامة عدة تهم، من بينها المساس المتعمد بالرموز الوطنية عبر وسائل التواصل الرقمي، ونشر عبارات ذات طابع عنصري من شأنها الإضرار بالسلم الأهلي واللحمة الاجتماعية.

كما شملت التهم الموجهة إليهما؛ التهديد والافتراء، والدعوة إلى التجمهر بغرض الإخلال بالأمن العام، إضافة إلى السب والشتم ونشرهما، والتحريض على العنف.

وتنتمي النائبتان إلى حركة "إيرا"، بقيادة الناشط السياسي بيرام الداه اعبيد، وقد دخلتا البرلمان عبر حزب الصواب.

ملاحظات حول الرسالة المفتوحة للرئيس محمد ولد عبد العزيز/ بقلم الأستاذ غورمو عبدول لو

تشكل الرسالة المفتوحة التي وجهها الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز إلى رئيس الجمهورية، وثيقة سياسية بالغة الأهمية، تتجاوز خطورتها بكثير مجرد الدفاع الشخصي لمتقاض مدان قضائيا.

فمن خلال مضمونها، والاتهامات الواردة فيها، وما تتضمنه من كشف لمعطيات، تثير هذه الرسالة عدة تساؤلات جوهرية؛ تتعلق بالعلاقة بين السلطة والقضاء، وبالطبيعة الحقيقية للنظام السياسي الموريتاني خلال العقود الأخيرة، وبمسؤولية الحكام تجاه المال العام، وأخيرًا بمصداقية الدولة نفسها.

ويعرض الرئيس السابق دفاعًا يقوم على فكرة مركزية مفادها أنه لم يختلس أموالًا عمومية (بعشرات المليارات)، وأن إدانته كانت نتيجة توظيف سياسي للقضاء. وحتى هذه المرحلة، فإنه يمارس حقًا مشروعًا تمامًا، وهو حق انتقاد حكم قضائي والتنديد بما يعتبره ظلمًا.

غير أن الدلالة الحقيقية لنصه تكمن في موضع آخر، ومن الضروري إبراز النقاط الأساسية في دفاع يبدو، من جميع النواحي، غير مألوف بالنظر إلى الوقائع والقانون.

أولًا: دفاع يتحول إلى لائحة اتهام ضد النظام الذي كان هو نفسه يرعاه ويجسده

تكمن المفارقة الكبرى في هذه الرسالة في أن الرئيس السابق يصف اليوم القضاء بأنه تعسفي، وخاضع للتلاعب، ومسلوب الإرادة، في حين أن هذا القضاء نفسه ظل يعمل لأكثر من عشر سنوات ليس فقط تحت سلطته، بل تحت هيمنته المباشرة كذلك. ولا أحد ينسى الواقعة المؤسفة المتعلقة بالمحكمة العليا، ومنع رئيسها أثناء مزاولته لمهامه بالقوة من دخول مكتبه، ثم عزله بإرادة شخصية من رئيس الجمهورية دون أي إجراءات قانونية تُذكر.

وعندما يتحدث السيد ولد عبد العزيز عن: - نيابة عامة مسخرة؛ - ومحاكم خاضعة؛ - وقرارات قضائية تمليها السلطة؛ - ومصادرات تعسفية؛ - وشبكات نفوذ سياسية ومالية، فإنه يصف ضمنيًا الآليات العميقة لنظام سياسي وقضائي لم يكن مجرد فاعل مركزي فيه، بل كان كذلك مهندسه الرئيسي والمستفيد الأكبر منه لأكثر من عقد كامل.

وإذا كان قضاء بلادنا مريضًا إلى هذا الحد كما يدعي اليوم، فإنه ينبغي أن يكون آخر من يستند إليه كخط دفاع.

ويكشف هذا التناقض بوضوح حقيقة موقف الرئيس السابق من العدالة التي يستحضرها اليوم، كما يكشف الرهانات "السياسية" الفعلية لهذه القضية المؤسفة.

ثانيًا: محاولة تحريف قرار الإدانة والترويج لوهم "البراءة الكاملة"؛ وهو ما تتجاهله الرسالة

من أكثر الأساليب إثارة للدهشة في الرسالة المفتوحة تقديم إسقاط أو استبعاد بعض التهم باعتباره دليلًا على براءة عامة ومطلقة. وهذا الطرح مضلل من الناحية القانونية، لأنه يتظاهر بتجاهل جوهر النقاش الذي شكل أساس القضية منذ بداياتها، والمتعلق بالمادة 93 من الدستور.

فمنذ المحكمة الابتدائية وصولًا إلى المحكمة العليا - وحتى أمام المجلس الدستوري - تمسكت هيئة دفاع الرئيس السابق بأطروحة واحدة مفادها أن الوقائع المنسوبة إليه تدخل في إطار ممارسة الوظيفة الرئاسية، وبالتالي لا يمكن محاكمته بشأنها إلا وفق المادة 93 من الدستور، أي أمام محكمة العدل السامية.

وبعبارة أخرى، فإن استراتيجية الدفاع لم تكن تقوم أساسًا على نفي الوقائع، بل على الدفع بعدم اختصاص المحاكم العادية لأن الأفعال المنسوبة مرتبطة بممارسة السلطة الرئاسية.

وهذا هو جوهر الملف الحقيقي.

غير أن الجرائم التي يستشهد بها الرئيس السابق اليوم كدليل على "براءته"، مثل:

- إستغلال النفوذ؛
- إساءة استعمال السلطة؛
- منح امتيازات غير مبررة؛
- التدخل في عمليات تجارية مرتبطة بالوظيفة؛
- وبعض الأفعال التي يمكن تكييفها كتحويل للسلطة عن غاياتها؛

تفترض بطبيعتها ارتباطًا مباشرًا بممارسة السلطة الرئاسية، وبالتالي، فإن نظر المحاكم العادية فيها كان يعني دخولها ضمن نطاق المادة 93، وهو ما كانت هيئة الدفاع نفسها تطالب به بإلحاح.

ومن هنا تظهر المفارقة الكاملة: فالتهم التي تُرفع اليوم كدليل على البراءة قد استُبعدت أساسًا لأنها ترتبط بإشكالية دستورية، تتعلق بالاختصاص القضائي، لا لأن المحاكم أكدت الانعدام المطلق للوقائع المادية المثارة.

وفي الواقع، قامت المحاكم العليا تدريجيًا بإرساء تمييز جوهري بين:

- الجرائم المرتبطة جوهريًا بممارسة السلطة الرئاسية، والتي قد تدخل ضمن نطاق المادة 93؛ و
- الجرائم الاقتصادية المستقلة التي لا تستلزم أي ارتباط قانوني بممارسة الوظيفة الرئاسية.

وهذا هو الحال تحديدًا بالنسبة لـ:

- الإثراء غير المشروع؛
- وغسل الأموال.

فهاتان الجريمتان تتمتعان باستقلال قانوني خاص، إذ لا تفترضان بالضرورة صدور عمل رئاسي، أو قرار حكومي، أو استعمال مباشر للصلاحيات الدستورية لرئيس الدولة، بل إنهما تتعلقان أساسًا بمصدر الأموال، وتبريرها، وحركتها، واحتمال إخفائها.

ولهذا اعتبرت المحاكم العادية أنه يمكن متابعتهما بمعزل عن الآلية الحمائية التي تقررها المادة 93.

كما يفسر هذا التمييز محاولة الدفاع المتأخرة اللجوء إلى المجلس الدستوري بهدف إبطال قانون مكافحة الفساد بدعوى مخالفته للمادة 93.

غير أن المفارقة الأخلاقية في هذه الخطوة واضحة: فالقانون المطعون فيه هو نفسه القانون الذي تم اعتماده بشكل صاخب في عهد محمد ولد عبد العزيز!

ومهما يكن، فقد رفض المجلس الدستوري هذا الدفع، وأكد دستورية قانون مكافحة الفساد، ومطابقته للاتفاقية الدولية.

وعليه، فإن جوهر النزاع - خلافًا للرواية السياسية المطروحة اليوم - لم يكن يتعلق فقط بالوقائع المادية المنسوبة، بل كان يتعلق أساسًا بمسألة دستورية وجنائية تتمثل في: ما هي الأفعال التي تندرج ضمن المسؤولية السياسية الاستثنائية لرئيس الجمهورية وفق المادة 93، وما هي الأفعال التي تخضع للقانون الجنائي العادي المطبق على الجميع، بما في ذلك رؤساء الدول السابقون؟

وهذا هو التمييز الجوهري الذي تحاول الرسالة المفتوحة اليوم طمسه لصالح عرض مبسط تظن أنه أكثر فائدة سياسيًا... لكنه يظل هشًا لأنه غير صحيح.

ثالثًا: أطروحة دفاع تنخرها تناقضاتها الذاتية

تحاول الرسالة المفتوحة الآن الإيحاء بأن الجزء الأكبر من ثروة الرئيس السابق تحقق مباشرة بعد مغادرته السلطة، وأن مصدره مبالغ يُزعم أن رئيس الجمهورية الحالي سلمها له باعتبارها بقايا تمويلات الحملة الانتخابية.

إنها، بحسب هذا التصوير، ثروة تراكمت بسرعة خارقة: عشرات المليارات في أقل من شهر، بين إعلان نتائج انتخاب الرئيس الحالي وأول مغادرة للسيد ولد عبد العزيز للتراب الوطني بعد ذلك.

وتثير هذه الرواية الدفاعية إشكالات واضحة عدة. أولها إشكال قانوني وأخلاقي. فحتى على فرض صحة هذه الادعاءات، لا يجوز لأحد أن يحتج بخطئه أو بمخالفته للقانون لصالحه. ذلك أن تلقي مبالغ ضخمة بالعملات الأجنبية، خارج أي إطار قانوني، على أنها فائض تمويل حملة انتخابية، يشكل في حد ذاته خرقاً جسيماً لجملة من القواعد المتعلقة، على وجه الخصوص، بـ:

- تمويل الحياة السياسية؛
- الشفافية المالية؛
- حركة رؤوس الأموال؛
- وواجبات التصريح المفروضة على كبار المسؤولين العموميين.

وبعبارة أخرى، فإن هذا الدفاع يهدم بنفسه الادعاء بالمشروعية الكاملة للأموال المعنية. وقد أدلى شهود أمام المحكمة بأقوال دعمت الاتهامات، لكن الرسالة لا تذكر ذلك مطلقًا...

بل إن الوصف الوارد في الرسالة يكاد يشكل اعترافًا بتداول غير رسمي لعملات أجنبية على نطاق استثنائي للغاية، فملايين اليورو والدولار التي سُلمت نقدًا، خارج أي آلية مصرفية معروفة، ومن دون أثر محاسبي عمومي أو تبرير وثائقي معروف، إن صحت هذه الرواية، فإنها تمثل في حد ذاتها فضيحة مؤسساتية ومالية غير مسبوقة.

لكن الإشكال الأعمق يظل في مكان آخر: الغياب التام لأي بداية إثبات: - فلا أمام المحاكم، - ولا في هذه الرسالة المفتوحة، تم تقديم أي عنصر مادي جدي، كوثائق مصرفية؛ أو وصولات؛ أو آثار محاسبية؛ أو شهود محددين؛ أو سندات رسمية؛ أو وثائق انتخابية؛ ولا مبررات مالية قابلة للتحقق. لا شيء.

وينطبق الأمر نفسه على أسطول السيارات الضخم المشار إليه، والذي قيل إنه هدية من شخصية سياسية بارزة. فمرة أخرى لا دليل؛ ولا عقد؛ ولا تتبع مالي؛ ولا انسجام مالي مثبت.

ومن اللافت بشكل خاص أن الرئيس السابق يعتبر أن الأمر القانوني المتعلق بتمويل الحملات الانتخابية أصبح "متجاوزًا" لأنه لم يُطبق منذ اعتماده سنة 2006 حتى انتخابات 2024.

ويبدو هذا الدفع أكثر تناقضًا لأنه صادر عمن كان، لمدة اثني عشر عامًا، الضامن الأول لتطبيق القوانين والدستور. فلو كان عدم تطبيق قانون لفترة طويلة كافيًا لإسقاطه قانونيًا، لكان المنطق نفسه يقود إلى اعتبار قوانين مكافحة الفساد غير قابلة للتطبيق أيضًا، إذا لم تُفعّل بشكل كاف خلال بعض الفترات. وهو تصور يتعارض مع دولة القانون. فالقانون يظل ملزمًا ما لم يتم إلغاؤه، حتى وإن كان تطبيقه ناقصًا.

وفي الواقع، فإن هذا الدفع لا يفعل سوى التشكيك ضمنيًا في المسؤولية السياسية للسلطات التي كانت مكلفة أصلًا بتطبيق هذا الأمر القانوني خلال فترة ممارسة محمد ولد عبد العزيز نفسه للسلطة.

رابعًا: التحولات المتعاقبة لأطروحة مصدر الثروة الهائلة

لكن التناقض الأبرز يكمن بلا شك في تطور الروايات المقدمة خلال سير الإجراءات بشأن مصدر هذه الثروة الضخمة المقدرة بمليارات عديدة من الأوقية القديمة، نقدًا وفي شكل ممتلكات منقولة وعقارية.

فقبل هذه الرواية الجديدة القائمة على "فائض التمويلات الانتخابية" والهبات الداخلية داخل السلطة، كانت هناك رواية أخرى. إذ أوحى محامو الرئيس السابق، وبعض تصريحاته السابقة بالممتلكات، بأن هذه الثروة الهائلة جاءت من هبات قدمها رؤساء دول أجانب.

لكن هنا أيضًا: من هم هؤلاء الرؤساء؟ ومتى؟ وفي أي ظروف؟ وبأي مبالغ؟ ووفق أي إطار قانوني أو دبلوماسي؟ يبقى الأمر غامضًا.

وقد تم التخلي تدريجيًا عن هذه الرواية لأنها بدت واهية ويصعب الدفاع عنها قانونيًا. ومع ذلك، ومن باب المفارقة، فقد كانت أكثر انسجامًا مع خط الدفاع القائم على المادة 93 من الدستور، لأن الامتيازات المتلقاة في إطار العلاقات بين رؤساء الدول كان يمكن - نظريًا على الأقل - اعتبارها مرتبطة بممارسة الوظيفة الرئاسية. غير أن هذه البنية الدفاعية اختفت لاحقًا من النقاشات، لتحل محلها سلسلة من التفسيرات الغامضة والمتقلبة والمتناقضة.

البقية في الصفحة 5

وزيرا الثقافة والشؤون الإسلامية يشرفان على افتتاح ملتقى تطوير إذاعة القرآن الكريم وقناة المحظرة

أشرف وزير الثقافة والفنون والاتصال والعلاقات مع البرلمان، الناطق باسم الحكومة، الحسين ولد مدو، رفقة وزير الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي، الفضيل ولد سيداتي ولد أحمد لولي، السبت في نواكشوط، على افتتاح ملتقى تطوير ورش إذاعة القرآن الكريم وقناة المحظرة، المنظم تحت شعار: "تطوير الأداء الإعلامي القرآني وتعزيز الرسالة العلمية للمحظرة الموريتانية".

ويهدف الملتقى إلى إعداد وثيقة مرجعية لتحديث المساطر البرامجية لإذاعة القرآن الكريم وقناة المحظرة، وإعادة هيكلة المجلس العلمي، إلى جانب تطوير المسابقات القرآنية والبرامج الدينية ومجالس المحظرة.

وأكد وزير الثقافة، في كلمة بالمناسبة، أن إذاعة القرآن الكريم وقناة المحظرة أصبحتا منبرًا علميًا وإعلاميًا يتجاوز الحدود، وينقل إشعاع المحظرة الموريتانية إلى مختلف أنحاء العالم، مشيرًا إلى أنهما تجسدان الهوية الدينية والثقافية للبلاد وتعكسان قيم الوسطية والاعتدال التي تميز المجتمع الموريتاني.

وأوضح أن رئيس الجمهورية، محمد ولد الشيخ الغزواني، جعل من تعزيز الوحدة الوطنية، وترسيخ السلم الاجتماعي، وصيانة المرجعية الدينية، وتطوير الإعلام الوطني، خيارات استراتيجية ضمن مشروع التحول المجتمعي الذي تنفذه الحكومة عبر سياسات عمومية متكاملة.

وأشار ولد مدو إلى أن قطاع الثقافة شهد خلال السنوات الأخيرة إصلاحات مهمة، شملت تحديث الإطار القانوني للإعلام، وإطلاق البطاقة الصحفية لأول مرة وفق معايير مهنية، ودعم مؤسسات الإعلام العمومي، ومواكبة التحول الرقمي، وتعزيز الإنتاج الثقافي وحماية التراث الوطني.

من جانبه، أوضح المدير العام لشبكة إذاعة موريتانيا، محمد عبد القادر ولد اعلاده، أن الملتقى يندرج ضمن جهود تطوير أداء إذاعة القرآن الكريم وقناة المحظرة، والارتقاء برسالتهما العلمية والثقافية في خدمة القرآن الكريم والسنة النبوية والمحظرة الموريتانية الأصيلة.

وأضاف أن المؤسستين شهدتا خلال السنوات الأخيرة نقلة نوعية على مستوى البنية التحتية والمحتوى والموارد البشرية، شملت إنشاء استوديوهات حديثة وتجديد الاستوديو المركزي لقناة المحظرة، واقتناء تجهيزات متطورة تواكب التحول الرقمي في المجال الإعلامي.

وأشار إلى تطوير المسابقة الكبرى لحفظ وتلاوة القرآن الكريم وإدخالها في إطار رقمي، إلى جانب تعزيز البرامج الرمضانية وتنظيم رحلات إنتاج ميدانية سلطت الضوء على محاظر علمية في مختلف أنحاء البلاد.

كما أكد أن 53 عضوًا من المجلس العلمي، إضافة إلى 60 فنيًا ومنتجًا، تم ترسيمهم ضمن القرار الرئاسي القاضي بتسوية وضعية عمال الإعلام العمومي.

واختُتمت فعاليات الافتتاح بمحاضرة قدمها رئيس المجلس العلمي لإذاعة القرآن الكريم وقناة المحظرة، محمد المختار ولد أمباله، تناول فيها أهمية المحاظر ودورها المحوري في نشر العلم وترسيخ المعرفة وخدمة الرسالة الدينية.

ويتضمن برنامج الملتقى سلسلة من الجلسات العلمية تناقش عدة محاور، من أبرزها النصوص القانونية المنظمة للمجلس العلمي، وتوحيد المساطر البرامجية، وتطوير المسابقة الكبرى لحفظ وتلاوة القرآن الكريم.

تخليد اليوم العالمي لحرية الصحافة تحت شعار: "إعلام مهني قريب من المواطن في خدمة المواطنة وثقافة السلم"

أشرف وزير الثقافة والفنون والاتصال والعلاقات مع البرلمان، الناطق باسم الحكومة، السيد الحسين ولد مدو، الأحد في نواكشوط، على فعاليات تخليد اليوم العالمي لحرية الصحافة، المنظمة هذا العام تحت شعار: "إعلام مهني قريب من المواطن في خدمة المواطنة وثقافة السلم".

وأكد الوزير، في كلمته بالمناسبة، أن هذا اليوم يشكل محطة سنوية للتأمل في واقع الإعلام الوطني واستحضار دوره المحوري في ترسيخ الديمقراطية، وصيانة الحريات، وتعزيز حق المواطنين في الحصول على المعلومة الموثوقة.

وأوضح أن رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، عبّر بوضوح عن هذه الرؤية، مشدداً على أهمية الصحافة في بناء مجتمع واع بحقوقه، ملتزم بواجباته، ومتشبث بقيم المواطنة، ومبرزاً المكانة التي تحتلها الصحافة ضمن المشروع المجتمعي لرئيس الجمهورية.

وأضاف أن ترسيخ الحريات العامة وتعزيز حرية التعبير يمثلان خياراً ثابتاً في المشروع الوطني، تعمل حكومة الوزير الأول، السيد المختار ولد اجاي، على تجسيده من خلال إصلاحات عملية ومكاسب ملموسة في قطاع الإعلام.

وأشار الوزير إلى أن هذه الجهود أسفرت عن نتائج مهمة، من بينها حفاظ موريتانيا على صدارتها عربياً في مجال حرية الصحافة، وتعزيز مكانتها ضمن الدول الإفريقية الأكثر احتراماً لحرية التعبير، إلى جانب مواصلة إصلاح المنظومة القانونية والتنظيمية للعمل الإعلامي، ودعم المؤسسات الصحفية، وتوسيع خدمات الإعلام العمومي في مختلف مناطق البلاد.

كما نوه باكتمال مسار تسوية وضعية المتعاونين في مؤسسات الإعلام العمومي، معتبراً أن هذا الملف، الذي ظل مطروحاً لسنوات، تمت معالجته بإرادة واضحة وإنصاف مستحق.

وشهدت الفعالية تنظيم سلسلة محاضرات تناولت قضايا مرتبطة بالمشهد الإعلامي، من أبرزها أخلاقيات العمل الصحفي، والإصلاحات القانونية والمؤسسية، إضافة إلى تحديات التمويل وسبل تعزيز الاستدامة الاقتصادية للمؤسسات الإعلامية.

واختُتم الحفل بتوزيع الدفعة الأولى من البطاقات المهنية والشرفية على عدد من الصحفيين، وتكريم مجموعة من الإعلاميين والمصورين والقراء، فضلاً عن تسلم الوزير عرائض مطلبية مقدمة من نقابات الصحافة الوطنية.

وحضر الحفل عدد من المسؤولين، من بينهم الأمين العام للوزارة، ورئيس

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ووالي نواكشوط الغربية، ورئيس السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية، إضافة إلى مسؤولين إداريين وأطر من قطاع الإعلام.

إبداعات غزة تتحدى الوجع في مسابقة الشاعرة سعاد الصباح للمبدعين الصغار (صور)

على الرغم من الظروف القاسية التي عاشها اطفال غزة خلال العامين الماضيين، شهدت المدينة احتفالا بالمواهب الشابة، حيث اقيم حفل لتتويج المبدعين الصغار ضمن مسابقة جائزة الدكتورة سعاد الصباح، وذلك بمشاركة نحو 400 طفل وطفلة من مختلف المجالات الابداعية وامهاتهم.

شكل الحفل منصة للاحتفاء بالطفل الغزي المبدع، الذي تحدى واقع الدمار والظروف الصعبة، معبرا عن ذاته بالكلمة والصوت واللون، حيث قدم الاطفال عروضا متنوعة عكست مواهبهم وقدراتهم الابداعية.

وقد فتح باب المشاركة في المسابقة للاطفال بين 6 و14 عاما، وشملت مختلف اشكال الابداع من الشعر والقصة والخاطرة، الى الالقاء والغناء والانشاد وتلاوة القران، وصولا الى الرسم والخطابة، ليشكل الحفل

منصة جامعة لكل موهبة تبحث عن فرصة للظهور.

وارتكزت المشاركة على الية بسيطة تقوم على ارسال فيديو قصير يعرّف فيه الطفل بنفسه ويعرض موهبته، قبل ان يتم تكريم 10 امهات مبدعات و160 طفلا وطفلة من المبدعين، الى جانب الاعلان عن نتائج المسابقة التي جاءت بعد تقييم لجنة تحكيم متخصصة.

كانت بداية الحفل بايات من القران الكريم للطفل الكفيف عمرو ابو جربوع، الذي يحفظ اجزاء منه ويتلقى تجويده، ما اضفى اجواء خاصة عكست قوة الارادة والتحدي لدى الاطفال وان الاعاقة لا تقف عائقا امام

الابداع.

ابدعت الطالبات نور وسعاد وسلام البرش، وهن اخوات، عندما قدمن عملا في فئة التعليق الصوتي، صغن فيه قصة انسانية نابضة من واقع الحرب، حملت بين تفاصيلها وجعا صادقا وروحا صامدة.

تناولت القصة حكاية طفلة تغيرت حياتها فجاة بعد اصابة والدها خلال الحرب وفقدانه القدرة على الحركة، لتجد نفسها امام واقع جديد اثقل من عمرها الصغير، وحين طلبت منها مديرة المدرسة اصطحاب والدها، وقفت الطفلة عاجزة بين رغبتها في الاستمرار بالتعليم وبين عجز والدها عن الحضور، لتتجسد في تلك اللحظة قسوة الظروف التي تحاصر الطفولة وتقيد احلامها.

لكن السرد لم يتوقف عند حدود الالم، بل مضى ليكشف عن قوة داخلية تنبض في قلب الطفلة، التي حولت حزنها الى اصرار، وتمسكت بحقها في التعلم رغم كل العوائق.

وقد نجحت الاخوات في نقل الحكاية بصوت مؤثر واداء صادق، جعل المستمع يعيش تفاصيلها بكل ما فيها من وجع وامل.

وتوسط الطالب براء ابو شنب، الفائز بالمركز الاول عن فئة الانشاد، فرقة المديح والانشاد، وهو يصدح بصوته الندي بانشودة اسرة، انسابت كلماتها كنبض حي في ارجاء المكان، فانسجمت اصوات افراد الفرقة من خلفه في تناغم مؤثر، ورددوا الابيات باحساس عال، وسط تفاعل جماهيري لافت.

وعبر الشعر، كان لماريا حنون وبتول البطنيجي واحمد البسيوني وحاتم ابو موسى حضور لافت، اذ نسجوا من كلماتهم لوحات تنبض بحب الوطن وتفيض بروح الحرية، مستحضرين القدس رمزا حيا في الذاكرة والوجدان.

اما الطفل مجد الدين الشريف، الحائز على المركز الاول عن فئة الخطابة، فوقف على المنصة امام جمع غفير، ملقيا خطبة بعنوان "وبشر الصابرين"، اظهر فيها قدرة لافتة على الالقاء، اذ اتسمت كلماته بالفصاحة والثقة وعمق المعنى، وعكست وعيا مبكرا يتجاوز سنه.

وفي فئة الرسم، قدمت الطالبتان اسيل الهبيل وجنى شحادة اعمالا فنية لافتة، عكست حسا ابداعيا عميقا، وحولت اللوحة الى مساحة للتعبير عن الواقع بما فيه من الم وامل.

في احاديث جانبية للجزيرة نت، باح عدد من الاطفال بان قوة الارادة والتصميم، وما يختزنونه من طاقات وقدرات على التميز والابداع، كانت الدافع الاساسي وراء مشاركاتهم في هذه الفعالية.

واوضحوا ان هذه التجربة لم تكن مجرد فرصة لعرض المواهب، بل مساحة حقيقية لاكتشاف الذات وتعزيز الثقة بالنفس، ومتنفسا للتعبير عما يختلج في دواخلهم من

مشاعر وتجارب.

وفي هذا الجانب، اشارت الطفلة المشاركة ماريا حنون الى ان "ما يقدمه الاطفال من ابداعات يمثل رسالة للعالم بانهم يحبون الحياة ويتمسكون باحلامهم رغم الصعوبات"، مشددة على حقهم في "طفولة امنة وطبيعية".

ورات بسمة المصري (حنون)، والدة الطفلة ماريا الفائزة بالمركز الاول عن فئة الالقاء، ان طفلتها تمثل جزءا من منظومة اطفال في غزة يمتلكون مخزونا ابداعيا كبيرا، سعت الى اكتشافه وتنميته.

واوضحت -للجزيرة نت- ان هذا المخزون لا يظهر الا عبر فرص حقيقية ومساحات امنة تسمح للاطفال بالتعبير عن انفسهم، مؤكدة ان ما تمتلكه ماريا من موهبة هو انعكاس لطاقات كامنة لدى كثير من الاطفال، تحتاج فقط الى من يكتشفها ويحتضنها ويوجهها نحو مسارها الصحيح.

اما مشرفة الحفل الشاعرة الاء القطراوي، فذكرت -للجزيرة نت- ان المسابقة والجائزة انطلقتا من ايمان عميق بقدرة الاطفال على تحويل معاناتهم الى طاقة ابداعية، ومن

الحاجة الى توفير مساحة امنة تحتضن اصواتهم.

واضافت ان "عملية التحكيم اعتمدت معايير واضحة تراعي الفئة العمرية وخصوصية التجربة، وتركز على الاصالة والقدرة على التعبير والاثر الانساني"، مشيرة الى ان الفرز تم بشفافية لضمان تكافؤ الفرص بين المشاركين.

المصدر : كونا + مواقع

طالبه بالانصاف واستعادة الحقوق وتوقيف الاستهداف

"الصدى" تنشر النص الكامل للرسالة المفتوحة التي وجهها الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز لرئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني

بسم الله الرحمن الرحيم
إلى السيد رئيس الجمهورية محمد ولد محمد أحمد
السيد الرئيس،
ها نحن أولاء، وقد انقضت منذ الثاني أغسطس 2019 قرابة السبع سنين...
أجد من المتعين إحاطتكم علما أنه وخلال هذه الفترة، بفضل من الله وتوفيقه، قد أقرت قرارات قضائية حائزة على سلطة الشيء المقضي به في حقي براءة تامة من المسؤولية عن أي جريمة برزت أثناء أداء ومزاولة وظائف رئيس الجمهورية، أو تمس من النزاهة والإخلاص في خدمة الدولة.
لقد حصنت قرارات المحكمة العليا ما قضت به المحاكم المختصة بمكافحة الفساد التي مثلت أمامها، من زيف وتلفيق التهم التي وجهت إلي على أساس القانون 014-2016 المتعلق بمكافحة الفساد، فأكدت براءتي من تهم:
استغلال النفوذ.
إساءة استغلال الوظيفة.
تبديد ممتلكات الدولة العقارية.
الحصول على مزايا مادية غير مستحقة من مجموعة عمومية.
التدخل في أعمال تجارية تتنافى الصفة الوظيفية عن طريق أخذ فوائد من عقود ومزادات.
منح امتيازات غير مبررة في مجال الصفقات العمومية.
وبهذه البراءة من أموال الشعب والدولة خرجت من محنة الاستهداف براحة بال وسكينة تسندي ما بقيت، وتركت ما بذلوه من جهود لتدنيس صورتي في مهب الريح.
لكن تسلط الذين تولوا "الإفك العظيم"، وقد اجتمعت لهم سطوة المال والسلطة، لم يكونوا ليقنعوا بما دون الوصول إلى سلب حريتي في الذهاب والعودة، وحرماني من حقوقي المدنية، وتجريدي من ممتلكاتي.
وفي سبيل ذلك، ومن خلال توظيف حضور وهيمنة نيابة عامة موجهة، كان لهم ما أرادوا، ولو بإخراج تجريمي مفضوح، حيث جاء من خلال تركيبة تلفيقية لنصوص متباينة خارج سياقها، ودون مراعاة للمبادئ الأساسية للقانون.
وهكذا، جاءت الإدانة على أساس عنوان: "الإثراء" الذي يجب ليستكمل توصيفه الجرمي "غير المشروع" وفق صيغة المادة (16) من قانون مكافحة الفساد، أن يعجز الموظف عن تقديم تبرير للزيادة غير المتحققة في ما لدي من ممتلكات، سهل ومتاح تتبع طريق الحصول عليها.
وكنت صرحت بما كان على ذمتي، وبمصدر ما لم يرد منها بمناسبة التصريح، حين سؤال المحكمة عن مصدره، وردا على تمادي "المنصّب" طرفا مدنيا في الهمز واللمز بخصوص ذلك الجزء، وبأقصى درجات الصراحة والتفصيل:
بأن مبلغ خمسة ملايين وخمس مائة ألف (5.500.000) أورو، من فئة مائتي (200) أورو، ومبلغا من خمسة ملايين (5.000.000) دولار، من فئة المائة (100) دولار، قد سلمتموه يدا بيد كهدية، عقب تسليمكم السلطة وقبل سفري خارج البلاد. كما ووصلت خمسون سيارة تويوتا / تي هايلكس من عندكم، حمل مفاتيحها الوزير حينها، مفوض منظمة استثمار نهر السنغال.
السيد الرئيس؛
وقفت المحكمة من خلال ذلك التصريح على مصدر الزيادة المقدرة على الممتلكات المصرح بها، لكنها في سبيل الوصول لما تؤسس عليه الإدانة، اعتبرت أن الأموال المرتبطة بالحملات الانتخابية لا تعد مصدرا مشروعا، وفق مقتضيات الأمر القانوني 035-2006 الصادر بتاريخ 02 نوفمبر 2006 المتعلق بتمويل الحملات الانتخابية، الذي لا يمكن التعويل عليه، مهما يكن، في الوصول لما انتهت إليه المحكمة من توليفة جمعت بين خرق هذا الأمر القانوني، وعقوبة مستجلبة من قانون مكافحة الفساد.
وذلك للاعتبارات التالية: 1- أن الأمر القانوني 035-2006 المتعلق بتمويل الحملات الانتخابية يؤخذ عليه من بين أمور أخرى:
كونه لم تعين الهيئات المكلفة بالقيام على إنفاذه بمناسبة جميع الانتخابات التي أجريت منذ إصداره، ولم يبادر المخاطبون به للتقيد بأي من مقتضياته، ما جعله عمليا في حكم القانون المهجور.
أنه لا يخاطب سوى الاقتراع الأحادي، وكل مترشح على رأس لائحة، وآخر عهد بتلك الصفة هو الانتخابات الرئاسية سنة 2014 قبل صدور القانون المتعلق بمكافحة الفساد.
ثم هو لا يتضمن من مقتضيات جزائية سوى ما أوردت المادة (14) من معاقبة المترشح الذي يخرق الترتيبات المالية المقررة فيه إما: "الغرامة من 400.000 أوقية إلى 10.000.000 أوقية فقط، وبحبس من شهر إلى سنة، أو بإحدى هاتين العقوبتين".
2- وأن تلك القضية، حين شقها المرتبط بمقتضيات قانون مكافحة الفساد نفسه "الإثراء غير المشروع"، لا تسعف في الوصول لما يراد من تجريدي من ممتلكاتي على النحو المؤمل من المتآمرين؛
حيث إن المادة (29) من القانون 014-2016 تنص على أن التجميد والحجز خلال مرحلتي البحث والتحقيق الابتدائيين ينحصران في الأموال المتحصل عليها من الجريمة أو المرتبطة بها.
وعلى مثل تلك المقتضيات نصت المادة (30) من نفس القانون عند الحكم بالمصادرة كعقوبة على تعلقها بأموال المحكوم عليه المتحصل عليها من الجريمة، دون غيرها.
ووفق نفس المقتضيات جاء حكم الدرجة الأولى، وقرار محكمة الاستئناف، وحصنهما قرار الغرفة الجزائية بالمحكمة العليا باقتصار المصادرة على "... كافة أمواله المتحصل عليها من ارتكاب هذه الجرائم مهما كانت طبيعتها لصالح الخزينة العامة".
رغم كل ذلك، ومع قرارات قضائكم القضائية، وشهادتكم الشخصية بأن ممتلكاتي أطهر من أموال الشعب الموريتاني، فإنه وبقرارات "فوقية" تعسفية، كل ممتلكاتي الشخصية بما فيها: ما امتلكته قبل عام 2016، تاريخ صدور القانون الذي تمت المحاكمة على أساسه.
والمبدأ عدم رجعية القوانين.
ما تحصلت عليه بعد أن أنهيت عهدتي الرئاسية؛ وأهمه أنتم شخصيا مصدره.
حرماني من المستحقات المالية المتأتية من مرتباتي خلال مزاولتي، ومن مستحقاتي كرئيس جمهورية سابق، وكحقوق تقاعد للجيش.
كلها جميعا، ومنذ اللحظات الأولى، جعلت تحت أيد غير أمينة، عبثت بها صنوفا يضيق المقام عن سردها، وإن آثارها لماثلة.
ليس ذلك فحسب، فممتلكات البالغين من أفراد أسرتي، والممتدة خارج أي مظلة قانونية، سلبوها.
والأدهى وجود كثير من الحاضنة الاجتماعية وقعوا ضحايا لوجود تلك الرابطة، فنالهم من السلب ما نال ومن يليه.
كل الأحكام والقرارات التي صدرت على مسرح القضاء، لم يتم تحديد الممتلكات المعنية بالمصادرة؛ يشهد لذلك:
أن محكمة الاستئناف رغم نهائية قرارها رقم 054/2025، قد عادت ونظرت من خلال قرارها رقم 0060/2026 بتاريخ 31 مارس 2026 في طلبات متعلقة باسترداد ممتلكات، وبشأن ملكيتها، ولو كانت متضمنة في القرار 054/2025 لتحصنت ضد الاستئناف.
أن الفريق الذي تولى في مذكرته أمام الغرفة الجزائية بالمحكمة العليا بتمثيل الطرف المدني - آخر جهة نظرت القضية - قد عاب على الحكم الابتدائي وقرار محكمة الاستئناف خلوهما من ذلك التحديد.
وبحسب الذي يظهر من تتالي الأحداث حاليا، تم السطو على جميع الممتلكات التي وضعت تحت مسميات التجميد أو الحجز، ثم أخيرا المصادرة دون أي سند تنفيذي مؤسس.

أول الصعوبات التي تعترض تنفيذ القرار رقم 054/2025 بتاريخ 14 مايو 2025 أن الممتلكات المعنية بالمصادرة بحسب لفظه هي: "الأموال المتحصل عليها من الجريمة"، والقرار لم يحصرها أو يحددها.
السيد الرئيس؛
لن تكون صدفة أن يقف القانون بالمصادرة عند: "الأموال المتحصل عليها من الجريمة" كما تضمن نص التجريم (المادة 30 قانون مكافحة الفساد)، ومنطوق قرار الإدانة. أو أن يتجاوز التنفيذ ذلك إلى السطو على جميع الممتلكات.
ولن تكون صدفة أن تفتتح تلك البيوع بعرض السيارات الموهوبة منكم للبيع: سيارة الكاديلاك التي جلبتم من أمريكا قبل توليكم رئاسة الجمهورية، وأهديتم لمن وصفتموها بـ"أخت جان" خلال مهرجان انطلاق حملة ترشحكم عام 2019، ومعها خمسون (50) سيارة "من كرمكم" وقد توليتموها.
لن تكون صدفة، لأن هديتكم تلك مثلت "كعب أخيل" الذي نفذت منه سهام الاستهداف إلي:
فهي مصدر الزيادة التي ألحقوا بها صفة "غير المشروع"، للحصول على سبب لتوقيع عقوبة أصلية بالحرمان من الحقوق المدنية.
ثم ومن خلال اعتبار التصرف في تلك الأموال بالوديعة والهبة غسلا، استجلبوا له من قانون متعلق بعائدات جرائم الإرهاب والمخدرات عقوبة حبسية، تتيح سلب حق الذهاب والعودة.
وأخيرا ليضمن لذلك التقييد أن يستمر أطول أمد، يقرن "غسلها" بظرف مشدد لتكون النتيجة في النهاية ما اجتمعت عليه سطوة المال والسلطة وأرادته.
لحقتني أذية معنوية ومادية بالغة بسبب تلك الهدية، لكن الشعور بمضاضة أشد من الظلم هو ما سببه تسيد رعاة الفساد وزبانيته للمشهد، مطمئنين ويزدادون اطمئنانا أن كل ما انقضى من عهدكم لم تفتح مسطرة مساءلة ضد أي من أولئك، أو لم يتح لأي منها أن تصل مداها، فتنصف الأمة في أموالها التي نهبت وتردع قطعان المفسدين الماضية في غيها.
حصيلتكم في مشارف نهاية السنة السابعة من توليكم السلطة في مجال مكافحة الفساد: مدان بعشر سنوات، لم تفلح محاكمكم المنحازة أن تثبت عليه اختلاس قطم من أموال الشعب.
السيد الرئيس؛
إن قررت مخاطبتكم مباشرة، فلست أستجديكم التدخل لمصلحتي، بل لآخذ الشعب الموريتاني العظيم شاهدا على حجم وفداحة ما تعرضت له من ظلم، يجد على أقل تقدير الدعم من نظامكم.
وكيف لا وأنتم أكثر من يدرك حقيقة ذلك الظلم شخصيا، ورفضتموه كما أخبرتموني، وكما نقل عنكم لاحقا النائب بيرام ولد الداه، بردكم على أحمد ولد داداه ومحمد ولد مولود خلال استقبال كل منهما، عندما طالبا بمحاكمتي قضائيا: أنكم تعلمون يقينيا مصدر ثروتي، وأن لا علاقة لها بالمال العام.
السيد الرئيس؛
هي استحضارا لما من الله عليكم به من تربية، أين أنتم من أمر ووعد ووعيد ما ورد من نصوص العزيز الجبار بشأن الشهادة:
"ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه والله بما تعملون عليم" (البقرة 283).
"ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون" (البقرة 42).
"ولا نكتم شهادة الله إنا إذا لمن الآثمين" (المائدة 106).
"يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين..." (النساء 135).
السيد الرئيس؛
بيدكم وعليكم وضع حد لهذه المهزلة القضائية، يقف وراءها ساسة ورجال أعمال عفنوا، بدأت بسلب حريتي، وتتجه لتبديد ممتلكاتي وممتلكات أولادي وأقربائي، ما يضع عليكم المسؤولية التامة، ويضع مستقبل العدالة بواسطة "مكتب تسيير الممتلكات المجمدة والمحجوزة والمصادرة" على المحك.
ما تباشرونه يمثل مسارا سيفضي آثاره إلى ظلم لن تكون قابلة للحصر، لأنهم سيقحمون مواطنين في تبديد أموال لأشخاص غيرهم.
لقد بدأت طلائع أولئك الأشخاص، وبتوجيه من مسؤولين في أعلى المستويات داخل الوزارة المفترض فيها أن تكون للعدل، في الضغط على الإدارة المعنية بعمليات البيع.
إن ممتلكاتنا غير المعينة في أي من قرارات قضائكم، وأي من تلك القرارات لم يتضمن تعيينا بشأنها، يبقى اقتناؤها من أي كان وتحت أي ظرف، منعدم الأثر قانونا.
تأسيسا على ما أولى الدستور لحق الملكية من أهمية وصون، وما أقر بشأنها من حظر لنزعها.
إننا ننتظر منكم السيد الرئيس، بما لكم من سلطة وبما عليكم من مسؤوليات، أن لا تسمحوا بأن يقع المزيد من مواطنينا ضحايا للملكية المزدوجة، ومن الكافة أن يعلموا أن ممتلكاتنا، التي شهدتم قبل غيركم أن لا علاقة لها بالمال العام، وأكد قضاؤكم الذي ترأسون مجلسه الأعلى، ويهمكم احترام قراراته، ذات الأمر بشأنها، تبقى كذلك ما بقيت وبقينا.
نواكشوط بتاريخ: 28 إبريل 2026
رئيس الجمهورية السابق / محمد ولد عبد العزيز

ملاحظات حول الرسالة المفتوحة للرئيس محمد ولد عبد العزيز / بقلم الأستاذ غورمو عبدول لو (تكلمة الصفحة 3)

خامسًا: استراتيجية قائمة على اتهامات صاخبة ومعممة
ما يلفت الانتباه أخيرًا في هذه القضية هو السهولة التي يوجه بها الرئيس السابق الاتهامات إلى:
" القضاة؛
" والمسؤولين السياسيين؛
" ورجال الأعمال؛
" والمؤسسات؛
" ومحامي الطرف المدني؛
" بل وحتى رئيس الجمهورية نفسه.
غير أن هذه الاتهامات الخطيرة للغاية تُطلق في الغالب دون أي إثبات أو عنصر مادي قابل للتحقق. وهذه الطريقة ليست جديدة على السيد ولد عبد العزيز.
فقد ظهرت خلال جلسات المحاكمة نفسها، بما في ذلك تجاه محامين يمثلون الدولة والطرف المدني، حيث وُجهت إليهم اتهامات علنية دون أي دليل مباشر أو غير مباشر يدعمها. وهكذا، كلما أصبحت الأسئلة المتعلقة بالمصدر الحقيقي لهذه الثروة أكثر إلحاحًا، انتقل النقاش أكثر نحو:
" اتهامات عامة؛
" وروايات مؤامرة خيالية؛
" وتنديدات سياسية تشهيرية؛
" وهجمات شخصية خبيثة.
وكأن الهدف الأساسي لم يعد إثبات المصدر المشروع للأموال، بل تذويب القضية الجوهرية في مواجهة سياسية فوضوية شاملة. ومع ذلك، ورغم تعدد الروايات المتعاقبة، يبقى سؤال أساسي قائمًا بإلحاح منذ بداية الملف:
كيف يمكن تفسير تراكم ثروة بهذا الحجم قانونيًا وماليًا وماديًا خلال عقد واحد من ممارسة السلطة؟ وهو السؤال الجوهري الذي لا التصريحات العلنية، ولا الروايات الدفاعية المتعاقبة، ولا الرسالة المفتوحة الحالية، استطاعت أن تقدم له جوابًا حقيقيًا.
سادسًا: الخطر على الدولة والمؤسسات
تمر موريتانيا بمرحلة حساسة، حيث ما تزال المؤسسات هشة والثقة العامة محدودة. وفي هذا السياق، يجب تجنب انحرافين:
" تحويل القضاء إلى أداة سياسية؛
" وتحويل كل ملاحقة قضائية لمسؤول عمومي إلى مجرد "مؤامرة سياسية".
فدولة القانون لا يمكن أن تعيش لا في ظل الإفلات التام من العقاب، ولا في ظل الانتقام السياسي.
ومكافحة الفساد تقتضي:
" إجراءات لا تشوبها شائبة؛
" وأحكامًا معللة؛
" واحترام حقوق الدفاع؛
" وكذلك ترسيخ ثقافة حقيقية للمساءلة على أعلى مستويات الدولة.
سابعًا: الخاتمة
بعيدًا عن الانفعالات والصراعات السياسية، تكشف هذه القضية قبل كل شيء أزمة أعمق: أزمة العلاقة الهشة بين السلطة والمسؤولية والمشروعية في نظامنا المؤسسي.
فالرسالة المفتوحة للرئيس السابق لا تجيب في نهاية المطاف إلا جزئيًا على السؤال الجوهري الذي يلازم هذا الملف منذ بدايته: كيف يمكن تفسير تراكم ثروة استثنائية الحجم قانونيًا وماليًا وماديًا أثناء ممارسة السلطة؟
وفي غياب أجوبة دقيقة وقابلة للتحقق ومتسقة، فإن الاتهامات العامة، وروايات المؤامرة، والطعن في جميع الفاعلين المؤسساتيين، قد تؤدي أساسًا إلى مزيد من إضعاف ثقة المواطنين في القضاء، وفي الدولة، وفي الخطاب العمومي ذاته.
إن موريتانيا لن تخرج بشكل دائم من هذا النوع من الأزمات، لا عبر تقديس الحكام، ولا عبر تصفية الحسابات السياسية، بل من خلال التأسيس التدريجي لدولة قانون حقيقية يكون فيها:
" لا أحد فوق القانون؛
" ولا يُدان أحد دون ضمانات؛
" لكن لا يجوز كذلك لأي أحد أن يفلت من واجب تبرير مصدر وإدارة الثروات المتراكمة أثناء ممارسة السلطة أو بسببها.
فبهذا الشرط وحده سيتوقف النظر إلى العدالة باعتبارها إما أداة انتقام، أو عقبة أمام الإفلات من العقاب، لتصبح أخيرًا ما ينبغي أن تكون عليه في كل جمهورية: مؤسسة ذات مصداقية في خدمة القانون والحقيقة والوطن.
8 مايو 2026

السعودية: نرفض إغلاق هرمز.. ونواصل دعم استقرار الأسواق

جددت السعودية التأكيد على رفض وإدانة أي محاولة لإغلاق مضيق هرمز، أو تعطيل الممرات المائية الدولية، مشددة على مواصلة دورها في دعم استقرار الأسواق وضمان أمن الإمدادات، والإسهام في الحفاظ على انسيابية التدفقات الإقليمية والدولية عبر تعزيز الترابط اللوجستي ودعم التعاون في مجالات النقل والتخزين ومرونة سلاسل الإمداد.

جاء ذلك في حديث المهندس وليد الخريجي، نائب وزير الخارجية السعودي أثناء مشاركته في اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة (MED9) والدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والدول الشريكة من دول البلقان الغربية، عبر الاتصال المرئي.

وشددت السعودية على أن حرية الملاحة مبدأ أساسي يكفله القانون ويجب احترامه والحفاظ عليه.

وقال المهندس وليد الخريجي، نائب وزير الخارجية السعودي: "إن آثار هذه الاضطرابات بدأت تطال منظومة الأمن الغذائي العالمي، من خلال التأثير في حركة الأسمدة والإمدادات الغذائية الأساسية، وهو ما يؤكد ضرورة تحييد الغذاء والأسمدة عن أي ضغوط أو ممارسات تعرقل تدفق الإمدادات تحت أي ظرف".

العربية نت

واشنطن تجدد اعترافها بسيادة الرباط على الصحراء الغربية

جدد وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو دعم بلاده لسيادة المغرب على الصحراء الغربية التي شكلت مصدر خلاف طويل بين الرباط والجزائر، مشيرا إلى أن حل النزاع ينبغي أن يجري فقط على أساس المقترح المغربي.

وصرحت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية تامي بروس مؤخرا بأن روبيو، خلال لقائه وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة في واشنطن، "أعاد التأكيد على اعتراف الولايات المتحدة بسيادة المغرب على الصحراء الغربية ودعمها اقتراح المغرب الجاد والموثوق والواقعي للحكم الذاتي باعتباره الأساس الوحيد للتوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع".

وأضافت في بيان "لا تزال الولايات المتحدة تعتقد أن الحكم الذاتي الحقيقي تحت السيادة المغربية هو الحل الوحيد الممكن".

وأعربت عن أمل الولايات المتحدة بإجراء مفاوضات "دون تأخير" مع استخدام مقترح الحكم الذاتي المغربي "كإطار وحيد".

من جانبها، قالت وزارة الخارجية المغربية إنه تأكيدا للموقف الذي أبلغ به الرئيس الأميركي دونالد ترامب العاهل المغربي الملك محمد السادس عام 2020، فقد جددت الولايات المتحدة الأميركية تأكيد اعترافها بسيادة المغرب على إقليم الصحراء.

المصدر: وكالات

السيسي لماكرون: القاهرة ترفض أي مساس بأمن الدول العربية

استقبل الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، السبت، نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون بمدينة برج العرب الجديدة، على هامش افتتاح المقر الجديد لجامعة سنجور، حيث بحث الجانبان تطورات الأوضاع الإقليمية وملفات الشرق الأوسط، وفي مقدمتها غزة ولبنان والتوترات المتصاعدة في المنطقة.

وأوضح المتحدث الرسمي باسم الرئاسة المصرية، أن السيسي استقبل ماكرون لدى وصوله إلى مقر الجامعة، قبل أن يعقد الرئيسان جلسة مباحثات موسعة بحضور وفدي البلدين.

دعم عربي وتحذير من التصعيد

وخلال اللقاء، استعرض السيسي الجهود المصرية الرامية إلى احتواء التوترات الإقليمية، محذراً من مخاطر اتساع دائرة التصعيد وانعكاساته السلبية على أمن المنطقة والعالم، إضافة إلى تأثيره على سلاسل الإمداد وحركة التجارة والنقل الدولي.

كما جدد الرئيس المصري موقف بلاده "الثابت" الداعم لأمن واستقرار الدول العربية، مؤكداً رفض القاهرة القاطع لأي مساس بسيادة الدول العربية أو بمقدرات شعوبها.

ومن جانبه، أشاد الرئيس الفرنسي بالدور المصري في تهدئة الأوضاع، معرباً عن تطلع بلاده إلى تسوية سريعة للأزمة الراهنة بما يسهم في استعادة الاستقرار في الشرق الأوسط.

غزة والضفة الغربية

وتناول اللقاء أيضاً تطورات القضية الفلسطينية، حيث استعرض السيسي التحركات المصرية الرامية إلى تثبيت اتفاق وقف الحرب في قطاع غزة، والعمل على تنفيذ استحقاقات المرحلة الثانية، إلى جانب تعزيز دخول المساعدات الإنسانية إلى القطاع من دون قيود.

وأكد الرئيس المصري أهمية البدء في عملية التعافي المبكر وإعادة إعمار غزة، محذراً في الوقت نفسه من تصاعد الانتهاكات في الضفة الغربية.

وشدد السيسي على أنه "لا سبيل سوى إحياء العملية السياسية" بما يفضي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وفق قرارات الشرعية الدولية ومبدأ حل الدولتين.

كما أعرب عن تقدير مصر للدور الفرنسي الداعم للقضية الفلسطينية، خاصة في ظل التحركات الأوروبية الأخيرة المتعلقة بالاعتراف بالدولة الفلسطينية ودعم جهود التهدئة.

لندن : السفير الفلسطيني يحتج على حذف اسم "فلسطين" من المتحف البريطاني ويطالب الخارجية بالتدخل

الصدى - متابعات/

تشهد العلاقات بين السفارة الفلسطينية في لندن والمتحف البريطاني توتراً متصاعداً، بعد اتهام السفير حسام زملط للمتحف بـ"محو" الهوية الفلسطينية من معروضاته التاريخية.

وحسب ما ذكرته صحيفة الغارديان "The Guardian" طالب زملط وزارة الخارجية البريطانية بالتدخل لتصحيح ما وصفه بعملية تشويه متعمدة للتاريخ، شملت إزالة اسم "فلسطين" من لوحات تفسيرية تعود لبلاد الشام ومصر القديمة، واستبداله بمسميات جغرافية مثل "غزة والضفة الغربية"، فضلاً عن حذف مصطلح "فلسطيني" من نصوص مرتبطة بـ"الهكسوس" و"الفينيقيين".

وتأتي هذه الخطوة في وقت تتزامن فيه مع تدمير ممنهج للآثار في قطاع غزة، وهو ما دفع السفير زملط لاعتبار القضية "وجودية" لا تقتصر على الجانب السياسي أو التاريخي، مؤكداً أن "محو الماضي هو محو للحاضر". وفي هذا السياق، رفض السفير عرضاً لجولة ميدانية قدمه له مدير المتحف، نيكولاس كولينان، موضحاً في رسالة رسمية أن زيارته للمتحف مشروطة بوجود التزام حقيقي وتصحيحي للتغييرات، إذ لا يمكنه منح شرعية لـ"العرض الحالي" الذي يراه تزييفاً للحقائق.

من جانبه، دافع المتحف البريطاني عن موقفه زاعماً أنه لم يحذف المصطلح بشكل كلي، مشيراً إلى استمرار وجوده في بعض الخرائط والمعروضات الأخرى، ومبرراً التعديلات بـ"اختبارات الجمهور" التي لم تعد تجد المصطلح ذا مغزى في سياقات معينة.

وفي الوقت الذي تلتزم فيه الحكومة البريطانية الصمت، متذرعة باستقلالية المؤسسات الثقافية، تشير تقارير صحفية إلى أن هذه التعديلات جاءت استجابة لضغوط مارستها مجموعة "محامون بريطانيون من أجل إسرائيل"، وهي

التعديلات التي انتقدها أكاديميون واصفين إياها بـ"غير الدقيقة تاريخياً".

وفي هذا الشأن، أكدت مارشيلا وارد، المحاضرة في الدراسات الكلاسيكية، أن مصطلح "فلسطين" موثق في المصادر التاريخية أكثر من المصطلحات البديلة، مما يجعل حذفه بعيداً عن المعايير العلمية.

من جانبها، حذرت البروفيسورة جوزيفين كوين من جامعة كامبريدج من خطورة إسقاط التجاذبات السياسية المعاصرة على المسميات القديمة، مشددة على أن محاولة توظيف التاريخ لإضفاء شرعية على الواقع الراهن أو تبرير الصراعات الحالية يعد تضليلاً علمياً يتجاوز حدود الأمانة التاريخية.

الأمير تركي الفيصل يكتب : هكذا نجح محمد بن سلمان

منذ اندلاع الحرب الأميركية - الإسرائيلية على إيران في الثامن والعشرين من شهر فبراير (شباط) الماضي، تتعالى أصوات إعلامية نشاز في منطقتنا وفي الإعلام الغربي تشكك في موقف المملكة العربية السعودية من هذه الحرب التي بذلت المملكة في البدء جهوداً كبيرة لتجنب وقوعها وجهوداً مكثفة أخرى لوقفها ولإيجاد الحلول الدبلوماسية لها من دون جعجعة واستعراضات ومزايدات وعنتريات، وإخراج المنطقة من هذا الصراع الدموي. إن هذا هو ديدن سياسة قيادة المملكة منذ أسس هذا الكيان المرحوم الملك عبد العزيز. لقد اعتمدت القيادة مبدأ أن العبرة بالفعل وليست بالقول. فبينما ذباب التواصل الاجتماعي يطنطن ويصرخ، كانت المملكة تتروى وتصبر وتعمل. وبينما المطبّلون يطبّلون، تسوس المملكة الأمور وتمحصها. والشواهد أمامنا. فعندما حاولت إيران وغير إيران جرّ المملكة إلى أتون الدمار، اختارت قيادتنا أن تتحمل جور الجار حماية لأرواح مواطنيها وممتلكاتهم. ولو أرادت المملكة، وهي قادرة على ذلك، أن ترد بالمثل على إيران، ودمرت المنشآت والمصالح الإيرانية، فقد تكون النتيجة تدمير المنشآت النفطية ومحطات تحلية المياه السعودية على طول شاطئ الخليج العربي بل وفي عمق المملكة. ولو نجحت الخطة الإسرائيلية في إشعال الحرب بيننا وإيران لتحولت المنطقة إلى حالة من الخراب والدمار وخسارة الآلاف من أرواح أبنائنا وبناتنا في معركة ما كان لنا فيها لا ناقة ولا جمل. ولنجحت إسرائيل في فرض إرادتها على المنطقة وبقيت الفاعل الوحيد في محيطنا.

لقد نجحت المملكة بحكمة وبُعد نظر ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في تفادي ويلات الحرب وتداعياتها المدمرة، لا بل هي الآن مع باكستان تطفئ نار القتال وتسهم في منع التصعيد وتعطي الأمل لدعاة السلام في أن يطمئنوا على أرواح ذويهم وسلامة مصالحهم. وأما دعاة الحرب فيستمرون في عنجهيتهم ونعيقهم، وقد لا يفطنون إلى أن البساط سُحب من تحت أقدامهم. ولم يترك الأمير محمد بن سلمان لإيران أن تفرق بين أخوة دول الخليج، فعاضد وتضامن مع كل القيادات الخليجية وسخّر لهم ولشعوبهم مسارات التجارة والتمويل عبر طرق ومطارات وموانئ المملكة، بل أكد للجميع أن أمنهم هو أمن المملكة، وأن المملكة ستدعم كل ما يقومون به من خطوات لحفظ أمنهم واستقرارهم. وسوف تبقى المملكة على العهد دائماً مع أشقائها.

هكذا تُساس الأمور وهكذا تُعمل البصيرة. فعلى بركة الله تسير قافلتنا ولتنبح الكلاب بأعلى أصواتها وليعض أعداؤنا على أصابعهم من الغيظ. وكما قال المرحوم بدر بن عبد المحسن:

وإن حكى فيك حسادك ترى
ما درينا بهرج حسادك أبد.

نقلا عن "الشرق الأوسط"

الخبير الدستوري محمد إدريس ولد حرمة يكتب: هل تملك الأغلبية حقّ إطالة السلطة؟

في ظلّ التحضيرات الجارية للحوار الوطني المرتقب، برزت في الساحة العمومية تصريحات ومواقف متباينة، صادرة عن شخصيات وطنية من الأغلبية والمعارضة على حدّ سواء، تتراوح بين الدعوة إلى طرح مسألة المأمورية الرئاسية ضمن جدول أعمال الحوار، وبين التحفّظ أو الرفض المبدئي لإثارة هذا الموضوع. ويعكس هذا الجدل حساسية بالغة تحيط بأحكام المأمورية الرئاسية، بالنظر إلى ما تمثله من صلة مباشرة بجوهر النظام الدستوري، وبمبادئ التناوب الديمقراطي على السلطة، واستقرار المؤسسات، واحترام سمو الدستور.

ومع إدراك ما تثيره هذه المسألة من إشكالات قانونية وسياسية عميقة، ولا سيما ما يتعلق بشرعية مناقشة الأحكام الدستورية المحصّنة المرتبطة بالمأمورية الرئاسية في إطار حوار وطني، وبمدى أهلية السلطات العمومية لتطبيق مخرجات قد تمسّ هذه الأحكام في ضوء الدستور القائم والالتزامات الدولية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، فإن هذه الدراسة لا تهدف، في هذه المرحلة، إلى الخوض في تلك الإشكالات أو استباق ما قد يسفر عنه الحوار، وذلك إلى حين التأكد من إدراج هذا الموضوع صراحة ضمن جدول أشغاله.

وانطلاقا من هذا التحفّظ المنهجي، يقتصر هذا المقال حول عدد ومدة مأمورية رئيس الجمهورية في الأنظمة الديمقراطية على مقاربة قانونية، تستند إلى القانون الدستوري المقارن، بمعزل عن أي سياق وطني خاص. وتسعى هذه المقاربة إلى إبراز الاتجاهات العامة والمعايير الدستورية المتقاربة التي تبلورت عبر التجارب المقارنة، دون افتراض قابلية نقلها أو تطبيقها آليًا في أي نظام دستوري بعينه.

مع غياب قاعدة دولية ملزمة تفرض مدة معينة أو عددًا محددًا من المأموريات الرئاسية، تبلور تدريجيًا معيارٌ دستوري دولي متقارب، مستمد من القانون الدستوري المقارن، ومن الصكوك الإقليمية والدولية، ومن الاجتهادات الدستورية والقضائية، فضلًا عن المبادئ الجوهرية لدولة القانون والتناوب الديمقراطي على السلطة. وتندرج هذه المعايير ضمن ما يُعرف بالقانون اللين. وهي وإن كانت غير ملزمة من الناحية الشكلية، فإنها تكتسي قوة معيارية وسياسية ودستورية معتبرة.

وفي هذا الإطار، تهدف الدراسة إلى تحليل هذه المعايير من خلال استعراض النماذج الدستورية المعاصرة المتعلقة بمدة المأمورية الرئاسية وبمبدأ تحديد عددها، مع إيلاء عناية خاصة للآليات الدستورية والقانونية التي اعتمدتها بعض الدول لمعاقبة أو تجريم مطالب أو محاولات مراجعة هذه القواعد، عندما تكون محمية بنصوص تحصينية أو تمّ اعتبارها من قبيل المساس بالنظام الدستوري، وذلك في إطار قراءة علمية محايدة، لا تستبق النقاش الوطني، وإنما تساهم في إغنائه بأدوات التحليل القانوني المقارن.

أولا: مدة المأمورية الرئاسية ـ المعايير الدولية

1- المعيار الغالب: مأمورية من أربع (4) إلى خمس (5) سنوات يُظهر التحليل المقارن أن المدة الغالبة للمأمورية الرئاسية تتراوح بين أربع وخمس سنوات. ففي غالبية الديمقراطيات الدستورية نجد:

* أربع سنوات: مثلا في العراق، الولايات المتحدة الأمريكية، البرازيل، الأرجنتين، تشيلي، كولومبيا، كوريا الجنوبية، غانا، نيجيريا، كيريباتي، بالاو، جزر مارشال.
* خمس سنوات: مثلا في موريتانيا، فرنسا، بولندا، ألمانيا، البرتغال، رومانيا، سلوفينيا، إستونيا، الجزائر، تونس، جيبوتي، السنغال، بنين، كينيا، جنوب إفريقيا، كوت ديفوار، بوتسوانا، إندونيسيا، تركيا.

وتُعتبر مأمورية تتراوح بين أربع وخمس سنوات كفيلة بتحقيق توازن معقول بين الاستقرار المؤسسي وإمكانية الرقابة الديمقراطية الدورية من طرف الناخبين.

2- الاتجاه التراجعي: المأموريات الطويلة ست أو سبع (6-7) سنوات لا تزال المأموريات التي تمتد إلى ست سنوات (مصر، لبنان، الفلبين، فنلندا، كازاخستان، لاتفيا، ليتوانيا، جمهورية التشيك، روسيا، ليبيريا) أو سبع سنوات (سوريا، رواندا، كازاخستان، اليمن، المكسيك) قائمة في بعض البلدان. غير أنها أصبحت تمثل اتجاه الأقلية على الصعيد العالمي، وغالبًا ما ترتبط بتركيز السلطة التنفيذية وتراجع مستوى المساءلة الديمقراطية.

3- الحالات الاستثنائية: المأموريات القصيرة ثلاث (3) سنوات تُمكن ملاحظة العمل بالمأموريات الرئاسية التي تبلغ مدتها نحو ثلاث سنوات (فيجي، تاورو) أو أقل من ذلك ستة أشهر مثلا (سان مارينو) أساسًا في بعض الأنظمة البرلمانية الهجينة، ولا سيما في أوقيانوسيا، حيث تكون الوظيفة الرئاسية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالدورة البرلمانية وخالية من سلطة تنفيذية مستقلة. وتظل هذه الصيغ استثنائية بطبيعتها، ولا تشكل معيارًا قابلًا للتعميم أو للتطبيق على الأنظمة الرئاسية أو شبه الرئاسية ذات السلطة التنفيذية القوية.

ثانيا: تحديد عدد المأموريات ـ مبدأ أساسي

1- المعيار الدولي السائد: التحديد بمأموريتين يشكل مبدأ تحديد المأمورية الرئاسية بمأموريتين جوهر المعيار الدستوري الدولي المعاصر. ويتخذ هذا المعيار عدة صيغ تقنية، من بينها:

* مأموريتان كحد أقصى (متتاليتان أو غير متتاليتين):

" لا يجوز لأي شخص أن يمارس أكثر من مأموريتين " مثل: جنوب إفريقيا، ألبانيا، الجزائر، كرواتيا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان، هنغاريا، إيرلندا، بولندا، رومانيا، صربيا، تونس، تركيا، الإكوادور، بنين، تنزانيا، بوتسوانا، وغيرها.

* مأموريتان متتاليتان:

" لا يجوز لأي شخص أن يمارس أكثر من مأموريتين متتاليتين "

مثل: ألمانيا، الأرجنتين، النمسا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، إستونيا، فنلندا، فرنسا، سلوفاكيا، لاتفيا، ليتوانيا، جمهورية التشيك، روسيا، موريتانيا.

لا يمكن من الناحية القانونية اعتبار التحديد بمأموريتين متتاليتين نظامًا للمأموريات غير المحدودة، إذ إنه يشكل طريقة خاصة من طرق تقييد السلطة التنفيذية، تفرض انقطاعًا إلزاميًا في ممارسة السلطة، وتستبعد الاستمرارية غير المحدودة في الحكم، حتى وإن تم إجازة إعادة الترشح لاحقًا.

* مأموريتان غير متتاليتين:

في هذه الحالة، تحظر الدساتير الاستمرارية ولا تمنع إعادة الانتخاب المؤجلة، لذلك، تكون إعادة الانتخاب ممكنة ولكن فقط بعد فاصل زمني: البرتغال، لبنان، تشيلي، بيرو، هايتي، كوستاريكا.

إذن يهدف مبدأ التحديد بمأموريتين إلى منع تركز السلطة وتفريدها، وضمان التناوب الديمقراطي، وحماية التعددية السياسية ومبدأ الفصل بين السلطات. وقد تم تكريس هذا المبدأ في أغلبية الدساتير المعاصرة عبر مختلف القارات.

وعلى نحو استثنائي وهامشي، تنص بعض الدساتير على حدٍّ أعلى يتجاوز مأموريتين، مع الإبقاء على مبدأ التحديد، كما هو الحال في جمهورية كيريباتي، حيث يُنتخب رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد في حدود ثلاث مأموريات، دون المساس بالمنطق الجوهري القائم على تقييد السلطة التنفيذية.

2- المعيار المُعزَّز: المأمورية الواحدة غير القابلة للتجديد اختارت بعض الدول نظام المأمورية الواحدة غير القابلة للتجديد، مثل: المكسيك، كولومبيا، أرمينيا، كوريا الجنوبية، الفلبين، مالطا، باراغواي وكازاخستان.

ويُعتبر هذا النموذج متوافقًا قانونًا مع المعايير الدولية، كما يتم تقديمه أحيانًا بوصفه ضمانة مُعزّزة ضد الاستئثار بالسلطة، رغم ما يفرضه من قيود على إمكانية التجديد الديمقراطي.

3- الانحراف الدستوري: المأموريات غير المحدودة تُعتبر الدساتير التي تجيز عددًا غير محدود من المأموريات الرئاسية (جيبوتي، قبرص)، أو التي ألغت القيود بأثر رجعي (أذربيجان، بيلاروسيا، فنزويلا)، في قطيعة واضحة مع المعايير الدستورية الدولية المعاصرة.

ويرى فيها الفقه الدستوري والهيئات الدولية عاملًا من عوامل إضعاف دولة القانون وعدم الاستقرار الدستوري. فقد شهدت عدة دول إفريقية أزمات سياسية أو مظاهرات عنيفة أو اضطرابات مؤسساتية عقب تعديلات دستورية تعلقت بعدد أو بحدود المأموريات الرئاسية، من بينها: بوركينا فاسو (2014)، بوروندي (2015)، جمهورية الكونغو الديمقراطية (2015-2018)، رواندا (2015)، الكونغو-برازافيل (2015)، أوغندا (2005 و2017)، غينيا (2020)، النيجر (2009)، توغو (2002 و2017-2018). وفي عدة حالات (بوركينا فاسو، النيجر، غينيا) أعقبت هذه المراجعات إسقاط النظام القائم.

في المقابل، لم تؤدِّ هذه التعديلات في بعض الدول (رواندا، جيبوتي) إلى انتفاضات كبرى، غير أنها أثارت انتقادات دولية واسعة بشأن طبيعة المسار الديمقراطي الذي أقرت من خلاله.

ثالثا: المراجعات الدستورية، شروط التحصين ومبدأ عدم التراجع

1- مبدأ عدم التراجع الديمقراطي

يُعتبر مبدأ عدم التراجع الديمقراطي من المبادئ التي يزداد تأكيدها في القانون الدستوري المقارن، ومفاده أنه لا يجوز لأي مراجعة دستورية أن تُضعف الضمانات الجوهرية للتناوب الديمقراطي على السلطة، ولا سيما مبدأ تحديد مدة مأمورية رئيس الجمهورية.

وتُعد المراجعات الدستورية المعروفة بـ "المفصّلة على المقاس"، التي ترمي إلى:

* إلغاء تحديد عدد المأموريات؛
* أو تصفير المأموريات التي تم إنجازها سابقًا.

مراجعات يُنظر إليها على نطاق واسع باعتبارها تعسفية من الناحية القانونية، حتى وإن احترمت شكليًا إجراءات التعديل الدستوري.

وقد تم تكريس هذا المبدأ من خلال:

* الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم؛
* آراء وتوصيات لجنة البندقية التابعة لمجلس أوروبا؛
* والاجتهادات الدستورية المقارنة، لا سيما في كولومبيا وبنين ومالاوي.

2- الدول التي حصّنت هذه القواعد وحمتها جزائيًا أو قانونيًا

أ) شروط التحصين الدستوري

قامت عدة دول باستبعاد مدة وعدد المأموريات الرئاسية صراحة من مجال المراجعة الدستورية، ومن بينها على وجه الخصوص:

* موريتانيا (المادة 99)؛
* السنغال (المادة 103)؛
* الجزائر (المادة 195)؛
* جزر القمر (المادة 45)؛
* البرتغال (المادة 288).

وفي هذه الدول، تُعد أي مبادرة ترمي إلى تعديل هذه الأحكام غير مقبولة دستوريًا.

ب) تجريم أو معاقبة محاولات المراجعة

ذهبت بعض الدول إلى أبعد من ذلك، فاعتبرت مطالب أو محاولات مراجعة هذه القواعد جرائم تمس النظام الدستوري، ومن بينها:

* النيجر: متابعات جزائية قائمة على المساس بالنظام الدستوري بعد تحصين المأموريات؛
* بوركينا فاسو: تجريم المبادرات الرامية إلى تعديل مبدأ تحديد المأموريات؛
* تشاد (في الإطار الدستوري السابق): قمع الدعوات إلى تعديل القواعد الأساسية المنظمة للسلطة التنفيذية؛
* السنغال: رقابة قضائية صارمة وإمكانية التكييف الجنائي في حال وجود محاولة منظمة لانتهاك شرط التحصين الدستوري.

في هذه الأنظمة، لا تُجرَّم المطالبة بالمراجعة بوصفها رأيًا مجردًا، وإنما عندما تُكيف على أنها محاولة للمساس بالنظام الدستوري أو اعتداء على الشكل الجمهوري للدولة.

رابعا: الخلاصة

تُظهر الدراسة المقارنة أن المعايير الدستورية الدولية المعاصرة ترتكز على:

1. مدة معتدلة للمأمورية الرئاسية؛
2. تحديد واضح وفعّال لعدد المأموريات؛
3. حماية مبدأ التناوب الديمقراطي من المراجعات الانتهازية؛
4. إمكانية قيام بعض الدول بفرض جزاءات قانونية على محاولات المساس بهذه القواعد متى كانت محصّنة دستوريًا.

وكل إصلاح دستوري يبتعد عن هذه المبادئ يُعرّض مشروعيته الديمقراطية للاهتزاز، سواء على الصعيد الداخلي أو الدولي.

خاتمة

يُبرز التحليل المقارن للمعايير الدستورية الدولية المتعلقة بمدة وعدد المأموريات الرئاسية وجود توجهات عامة متقاربة، تقوم على تقييد زمن تولي السلطة الرئاسية، وضبط ممارستها، وحماية مبدأ التناوب الديمقراطي من المراجعات الانتهازية، مع إمكانية فرض جزاءات قانونية على محاولات المساس بهذه القواعد عندما تكون محصّنة دستوريًا.

إن كل إصلاح دستوري يبتعد عن هذه المبادئ يُعرّض مشروعيته الديمقراطية للاهتزاز، سواء على الصعيد الداخلي أو الدولي.

"نور على نور" يكتبها أسبوعيا

معالي الأستاذ علي محمد الشرفاء الحمادي
كاتب ومفكر إسلامي ، مدير ديوان سابق للرئيس الاماراتي الراحل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان

المستقبل العربي و فق رؤية المفكر العربي علي محمد الشرفاء الحمادي(1/2)

قدم المفكر علي محمد الشرفاء الحمادي مدخلًا لمناقشة الواقع العربي وحال القيادات السياسية؛ استعدادًا لدخول القرن الواحد والعشرين، وما يمثله من تحديات، في كتاب "ومضات على الطريق".

وفي المقدمة يقول الأستاذ الشرفاء: أخشى أن تقف الأمة العربية حيالها موقفًا يزيد من معاناة أبنائها ويضيف إليها مزيدًا من الكوارث؛ وذلك حينما لا تقوى على مواجهة أعاصير التطور الاقتصادي الذي بدأ يتشكل منذ سنوات عديدة، ممثلًا في كتل سياسية واقتصادية واجتماعية، تدخل بقوة إلى عالم القرن الواحد والعشرين.

مناقشة الواقع العربي الاقتصادي

وفي المجال الاقتصادي قدم هذه المقترحات:

إنشاء بنك عربي رأس ماله لا يقل عن خمسين مليار دولار، على أن تكون مهمته تصحيح الهياكل المالية في الدول العربية وتطوير إمكانياتها الاقتصادية؛ حتى تستطيع الخروج من الكبوة الاقتصادية، وكذلك وضع خطة خمسية - تأخذ في الحسبان الدول التي لديها إمكانات وثروات يمكن استثمارها لتحقيق مردود اقتصادي- لفترة لا تزيد عن خمس سنوات واتباعها بكل دقة؛ على أن يكون أداء البنك وسياسته التنفيذية معتمدين على الدراسات الاقتصادية؛ حتى يستطيع البنك معالجة الخلل المالي تباعاً في الدول العربية.

نتائج التعاون العربي الاقتصادي

وهو الأمر الذي يعني أن الأمة العربية إذا استطاعت أن تضع الآليات العلمية العامة، وتسخر فوائضها المالية في خدمة الاقتصاد العربي؛ فإنه سيتحقق لها ما يأتي:

" ستكون الاستثمارات العربية في مأمن من التجميد أو المصادرة، أو التلاعب؛ كما حدث في أمثلة كثيرة الكل يعلمها؛ عندما قامت الولايات المتحدة بتجميد أرصدة الجمهورية الليبية.

" المردود المالي على الاستثمار العربي ستكون فوائده مضمونة، وسيفوق كل ما تحصل عليه الاستثمارات العربية في الدول الغربية من فوائد هزيلة، وأحياناً فقدان رأس المال في الاستثمارات الدولية.

" تملّك الاستثمار العربي مشاريع حقيقية منتجة، وتكون الدول العربية سوقاً لها؛ إذ أن الدول العربية تستورد من الخارج سنوياً ما قيمته أكثر من 65 بليون دولار في مجال الغذاء فحسب، كان من الممكن أن يتم توجيه هذه المبالغ للمنتج العربي؛ فتكون عاملاً مهماً في ازدهار المجتمعات العربية المنتجة.

" سوف تحقق الدول العربية - التي تواجه صعوبات في تسويق مواردها الطبيعية - إفادة عظيمة في تطوير ثرواتها، وتحقيق أهدافها في التنمية، وتوفير فرص العمل؛ وهو الأمر الذي سيساعدها على الاستقرار والنمو، ويمنع عنها الهزات السياسية والانقلابات العسكرية.

مكتب للدراسات الاقتصادية

كما يمكن أن يتم إنشاء مكتب للدراسات الاقتصادية؛ يكون تابعاً للبنك؛ ذلك للقيام بدراسة الأوضاع الاقتصادية، وإعداد خطة لكيفية استغلال الموارد الطبيعية في الدولة التي يتم الموافقة على تقديم الدعم المالي لها. وعلى سبيل المثال فإن جمهورية السودان التي يتوفر فيها مليون فدان؛ فإنها قادرةٌ على أن تمد العالم العربي بالغذاء، وتحقق له الأمن الغذائي.

ويستطيع البنك إعداد مشروع طموح لاستغلال ذلك، ثم يمكن أن تعود على السودان نتائج اقتصادية كفيلة بحل مشاكله المالية، وتوفير فرص للعمل؛ قد تتجاوز عشرات الآلاف؛ وهو الأمر الذي يتيح لأبناء السودان حل مشكلة البطالة، ويحولهم إلى طاقة منتجة. وهكذا يستطيع السودان أن يخرج من مشاكله الاقتصادية، ويعتمد على نفسه. وبالأسلوب نفسه يتوجه البنك لدراسة اقتصاديات دولة أخرى، والنهوض بثرواتها واستغلالها؛ فينتج عن ذلك في غضون خمسة وعشرين عاماً - أو أكثر قليلا- أن تكون الدول العربية قد تعافت من أزماتها الاقتصادية، واستغلت ثرواتها الطبيعية التي تبحث عن التمويل المالي، علاوة على الربح الذي سيتحقق للأموال التي قام باستثمارها البنك.

الواقع العربي والصراع الاقتصادي العالمي

نظراً للتطورات الاقتصادية المتلاحقة في عصرنا الحاضر، وانتهاء الصراعات والمواجهات بين معسكرات القوتين الشرقية والغربية؛ فإن هذه التطورات والتغييرات قد فرضت أسلوباً جديداً في صراع البقاء، ألا وهو ما أسميه (الصراع الاقتصادي) والذي أعده - في رأيي المتواضع- أشرس وأخطر أنواع الصراع في الحاضر والمستقبل؛ لأن هذا الصراع سيكون متمثلاً في صدام قدرات اقتصادية ذات إمكانيات تخطيطية وأساليب تسويقية؛ تعتمد أساساً على نوعية الإنتاج، والسعر المنافس، وسرعة الحركة ومرونتها، والتكيّف مع متطلبات السوق بكل الأخلاقيات والقيم الجديدة التي تسوده في الوقت الحاضر، وصولاً إلى هدف رئيسي؛ وهو ضخ أكبر كمية من الإنتاج إلى أسواق جديدة.

ذلك الأمر يتطلب تخطيطاً بعيد المدى؛ تشارك فيه جميع الفعاليات الاقتصادية سواء كانت حكومية، أو شبه حكومية، أو القطاع الخاص، بناء على استراتيجية شاملة تستهدف في النهاية زيادة الإنتاج الذي من شأنه إتاحة الفرص لتشغيل أكبر عدد ممكن من أبناء الوطن العربي، ومن ثم يحقق مردودُ الاستقرار للدولة، ويصبح كل فرد له دورٌ في تسيير عجلة التطور والتنمية.

وضع خطة مستقبلية

(يتبع)

تراتيل سهام عبدالله

تكتبها إسبوعيا الإعلامية والروائية: سهام عبدالله
عضو الملتقى العربي للأدباء ـ السعودية

التسوق النسائي في زمن الحرب

في هذه الأيام التي يثقلها
القلق على مصير أمتنا، ومع ما يمر
به العالم من
حروبٍ وصراعات، يلفت الانتباه
مشهدٌ آخر
لا يقل أهمية ،ازدياد الإقبال
على مواقع التسوق العالمية، في
وقتٍ يحتاج فيه الوعي إلى
أن يكون حاضرًا أكثر من أي
وقت مضى.
كثير بل اغلب النساء
في موريتانيا وربما بدافع العادة
أو الرغبة في التجمّل واقتراب
العيد ،يقبلن على الطلب من
مواقع تسوق عالمية مثل
SHEGLAM، وShein،
وAmazon، وZARA، دون أن
يتوقف اكثرهن بطرح سؤال بسيط ،
من يقف خلف هذه الشركات؟
وأين تذهب الأرباح التي
تُدفع يوميًا عبر هذه المنصات؟
ليست القضية قضية تجمّل
أو شراء، فذلك أمر طبيعي
في حياة الناس، لكن القضية
الأهم هي الوعي.
ففي زمن تتشابك فيه ،
المصالح الاقتصادية مع،
السياسة والصراعات الدولية،
يصبح من المهم أن يعرف
المستهلك أين يضع ماله، ومن يدعم
دون أن يشعر.
يا ابنة بلدي في موريتانيا، ليس
المطلوب منكِ أن
تتخلي عن حياتك أو عن
فرحتك بالعيد، لكن المطلوب
فقط أن يكون الاختيار واعيًا.
ابحثي، اسألي، وتعرّفي
على الشركات والمنصات
التي تتعاملين معها، فالقوة
اليوم لم تعد في السلاح
فقط، بل في الاقتصاد
والاستهلاك أيضًا.
كل عملية شراء هي رسالة
دعمٍ ما فاجعلي رسالتك
دائمًا مع الحق، ومع الوعي، ومع
أمتك.
فالوعي لا يمنع الجمال،
لكنه يجعل الجمال أكثر
كرامةً وانتماءً.
تحياتي سهام عبدالله.

دردشة على الورق

يكتبها: أحمد الدوه - محرر في صحيفة الصدى الموريتانية المستقلة

التطبيقات البنكية وصحافة الجيوب: كيف يصاغ الرأي العام بين المال والكلمة؟

بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، الموافق 3 مايو، تتجدد الأسئلة حول طبيعة التأثير في الرأي العام، وحدود المسؤولية في زمن لم تعد فيه الكلمة حكرًا على المنابر الإعلامية التقليدية.
فقد دخلت على خط التأثير أدوات جديدة أكثر هدوءًا وأشد نفوذًا، من بينها التطبيقات البنكية التي أصبحت جزءًا من الحياة اليومية للمواطن. هذه التطبيقات، التي يُفترض أن تظل في إطارها الخدمي، تحوّلت تدريجيًا إلى منصات تواصل غير مباشر، تحمل رسائل موجهة وتؤثر في السلوك، بل وقد تُسهم في تشكيل القناعات.
ومن خلال الإشعارات الفورية والعروض الترويجية والرسائل المصممة بدقة، مستفيدة من البيانات الضخمة، بات هذا "التواصل الصامت" قادرًا على تجاوز التأثير الاستهلاكي إلى إعادة ترتيب أولويات الأفراد، والتأثير في نظرتهم للواقع الاقتصادي والاجتماعي، خاصة حين تتقاطع هذه الرسائل مع سياقات إعلامية أو سياسية.
في المقابل، يبرز وجه أكثر خطورة، يتمثل في ما يُعرف بـ"صحافة الجيوب"، حيث يتحول بعض المنتسبين إلى الحقل الإعلامي من ناقلي حقيقة إلى صانعي خطاب مدفوع الثمن. فبدل أن تكون الصحافة سلطة رقابية مستقلة، تصبح أداة بيد من يدفع أكثر، تُزيّف الوعي وتُلمّع الصور وتُخفي الحقائق.
إن التكسب "بعرق اللسان" قد يبدو طريقًا سريعًا للثراء، لكنه في جوهره يقوّض ثقة الجمهور، ويُفرغ الإعلام من رسالته، ويُضعف المجتمع. فالكلمة حين تُباع تفقد قيمتها، وحين تُستخدم للتضليل تتحول إلى خطر حقيقي يهدد وعي الناس واستقرار المجتمعات.
وأمام هذا الواقع، تزداد الحاجة إلى وعي مجتمعي ناقد، قادر على التمييز بين المعلومة والخطاب الموجّه، وبين الصحافة المهنية وتلك التي تُدار من خلف الستار. كما تبرز مسؤولية الصحفيين الشرفاء في التمسك بأخلاقيات المهنة، مهما كانت الإغراءات والضغوط.
في هذا اليوم العالمي لحرية الصحافة، يبقى الرهان على إعلام حر ونزيه، وعلى مواطن واعٍ يدرك أن الحقيقة لا تُشترى، وأن الكلمة الصادقة، مهما كانت كلفتها، تظل أقوى من كل محاولات التوجيه والتضليل.

المهندس أحمد ولد أعمر يتسائل: ماذا لو أصبح الجميع أغنياء؟

المهندس احمد ولد أعمر
خبير في تقنيات الإعلام والإشهار والذكاء الاصطناعي

لو استيقظ العالم ذات صباح واكتشف كل إنسان أنه أصبح ملياردير اً... فلن يصبح الجميع أغنياء، بل ستصبح الثروة نفسها بلا معنى.
في الساعات الأولى سيعمّ الذهول والفرح،
وستُفتح الحسابات البنكية كأنها أبواب كنوز، وستمتلئ الشوارع بالسيارات الفاخرة.
سيظن الجميع أنّ الحلم الإنساني قد تحقق أخيراً.
لكن بعد أيام قليلة فقط سيبدأ السؤال الأخطر في الظهور:
من سيخدم من؟
من سيقود الحافلات وينظف الشوارع ويقف تحت الشمس في الموانئ والمزارع والمصانع؟
من سيخبز الخبز ويزرع القمح ويحمل البضائع؟
حين يصبح الجميع قادرين على شراء كل شيء... لن يبقى أحد مستعداً لصناعة أي شيء.
وهنا تبدأ الحضارة في التآكل بصمت.
تنقطع سلاسل الإمداد، وتنفد المخازن، وتقفز الأسعار إلى مستويات عبثية. لأن القيمة الحقيقية ليست في الورق ولا الأرقام، بل في الإنتاج والعمل والندرة. وفي تلك اللحظة يكتشف البشر حقيقة صادمة: الثروة ليست ما تملكه وحدك، بل ما يستطيع المجتمع إنتاجه لك.
فالإنسان لم يبن الحضارة لأنه يستطيع فعل كل شيء، بل لأنه احتاج إلى الآخرين.
الخباز احتاج إلى المزارع، والمزارع احتاج إلى الحداد، والحداد احتاج إلى الطبيب، والطبيب احتاج إلى المعلم.
ومن هذا الاحتياج المتبادل وُلدت المدن والأسواق والدول.
وحين تختلّ هذه المعادلة يتحوّل المجتمع من شبكة تعاون إلى جزر معزولة من النجاة الفردية، ويعود العالم إلى منطق القوة بدل النظام، والخوف بدل الثقة، والعزلة بدل التبادل.
ولهذا ينبغي أن نتوقف أمام سؤال لم نجرؤ يوماً على طرحه بصدق: من بنى الحضارة فعلاً؟
بناها ذلك الرجل الذي استيقظ قبل الفجر ليخبز الخبز لمن لا يعرفه.
وذلك الفلاح الذي أمضى عمره يروي أرضاً لا يملكها ليُطعم مدناً لم يزرها.
الفقير ليس هامشاً اجتماعياً يُتحمَّل، بل هو العمود الفقري الصامت الذي يحمل كل شيء.
لكنّ الأشد إيلاماً من الفقر المادي هو فقر الاعتراف.
فقد اعتادت المجتمعات أن تُكرّم من يمتلك وتُهمّش من يعمل، وتنظر إلى الكدح كأنه عقوبة.
وحين تفسد ثقافةٌ معنى العمل، تفسد معه روح المجتمع بأكمله. لو أننا علمنا أجيالنا أن قيمة الإنسان

في عطائه لا في رصيده،
لكانت مجتمعاتنا أكثر تماسكاً وأكثر إنسانيةً وأقل زيفاً.
وثمة شيء يفهمه الفقير وقد لا يدركه الثري طوال حياته:
أن الكرامة الحقيقية ليست في ما تملكه،
بل في ما تنتجه.
الرجل الذي يتعب ليُطعم عائلته يحمل في تعبه نبلاً أصيلاً.
والطفل الذي ينشأ في بيت يشحّ فيه الرغيف لكنّه يرى أباه لا يُذلّ ولا يبيع شرفه بالرخيص، يرث شيئاً لا توجد له قيمة في البورصات، يرث الشموخ.
الحضارة لم تُبنَ يوماً من فوق إلى تحت، بل دائماً من تحت إلى فوق.
ومن أعماق الحقول والمناجم والمطابخ والورش الصغيرة، يصعد في كل صباح رجالٌ ونساءٌ لا يعرف أحدٌ أسماءهم، يحملون على أكتافهم دون علمٍ منهم ثقل العالم بأسره.
فإن لم نُكرمهم... فلا كرامة فينا.

تحيات المهندس
احمد ولد اعمر

"لغن" من قمقم التقديس اللاواعي إلى فضاء النقد الخلاق

الولي ولد سيدي هيبة
اعلامي موريتاني

يكون الشعر، فصيحا أو لهجيا، ملتزما عندما يتبنى الشاعر قضايا أمته وشعبه الاجتماعية والسياسية (كالتحرر، الفقر، والعدالة) ويجعل شعره وسيلة للدفاع عنها، محولا كلماته إلى أداة للتغيير والتوعية بدلا من التخدير بالتعبير عن المشاعر المائعة المجترة، حيث ينظر للالتزام كرسالة إنسانية هادفة تحارب الجمود وتصاحب مراحل التطور
لطالما شكل "الموزون" أو "لغن" علامة فارقة في الثقافة الحسانية عموما، إذ حفظ الذاكرة الجمعية، ورسم ملامح الأخلاق، وقرب معاني الشريعة، وساهم بأسلوبه الخاص في صيانة الذائقة العربية، وإبقاء صلتها حية بعلوم القرآن واللغة.
لم يكن "لغن" مجرد تعبير فني عابر، بل كان مدرسة للتربية والوعي، ووسيلة لتداول الحكمة في مجتمع شفهي بامتياز.
غير أن السؤال الذي يفرض نفسه اليوم هو بالتأكيد هل يظل هذا الشعر حارسا للماضي فقط، أم يصبح شريكا في صنع الحاضر والمستقبل؟
إن المعضلة لا تكمن في "لغن" ذاته، بل في حدود ما يطلب منه. فحين ينغلق على قوالبه التقليدية، ويعيد إنتاج الموضوعات والصور نفسها، يتحول -عن غير قصد- إلى صدى لعصر تجاوزه الواقع. وأما حين ينفتح على تحولات المجتمع، ويستوعب أسئلة الإنسان المعاصر، فإنه يستعيد وظيفته الأصلية التي هي التعبير الحي عن الناس في زمانهم.
ليس المطلوب من الشعر اللهجي أن يتخلى عن روحه أو مرجعيته، بل أن يجدد أدواته ورؤاه وأن ينتقل من تمجيد الموروث إلى مساءلته، ومن وصف الواقع إلى نقده، ومن اجترار الصور إلى ابتكارها. فالثقافة الكونية اليوم ليست خطرا يخشى، بل أفقا يحاور، يأخذ منه الشاعر ما يثري تجربته، ويسهم فيه بما يميز بيئته.
بالتالي، فإن تحديث "لغن" لا يعني القطيعة مع الماضي، بل إعادة قراءته بوعي جديد، ولا يعني الذوبان في الآخر، بل الحضور في العالم بصوت أصيل. فالإبداع الحقيقي هو ذاك الذي يوازن بين الجذور والآفاق ليستمد قوته من الهوية، ويكتسب راهنيته من قدرته على التجدد.
لذلك، آن لهذا الشعر أن يخرج من قمقم التقديس اللاواعي إلى فضاء النقد الخلاق، وأن يظل وفيا لقيمه، لكن بجرأة أكثر في طرح الأسئلة، انخراط أوسع في قضايا الإنسان المعاصر. وحينها فقط، لن يكون مجرد شاهد على الماضي، بل فاعلا في تشكيل الوعي، ومساهما في بناء ثقافة تتفاعل مع العالم وتأخذ مكانها اللائق.
ولنا في الشاعر الكبير ولعله الشيخ ولد مكي الأسوة حين تجرا على نفسه فقال:
عت امكلل فالملاهي
اعت امل كاف انكول
يغلبن كول للّه
بعد القوة والحول

لا تنمية بدون ديمقراطية ولا ديمقراطية بدون صحافة حرة "الصدى"